﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾ كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ۩ ﴿١٩﴾﴾ [العلق: 15 - 19]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

بعدَ بيانِ أفعالِ الطُّغيانِ يَأتي الوعيدُ بالعَذابِ والهَوان

لمّا عجَّب الله تعالى واستنكرَ الطُّغيان بصورهِ ومَظاهرِهِ المُختلفة من نهيٍ عنِ الصَّلاة، وتكذيبٍ لله وتولٍّ عن شرائعِهِ وأوامرِه، وما فيهِ من جُحودٍ بعدَ معرفةٍ بالحقيقةِ النّاصعة ناسَبَ أنْ يردَعَ الطُّغاةَ ويتوعَّدَهم بعَذابِ الخِزْيِ في الدُّنيا وبِعَذابِ النّار في الآخرة؛ نافيًا أوهامَهم بنُصرةِ الأعوانِ والأنصار.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿لَنَسْفَعًۢا﴾: (سفع) أصلانِ؛ أحدُهما: لونٌ، والآخَرُ: تناوُلُ شيءٍ باليد، فالأوّلُ السّفعةُ وهي السَّوادُ، وكانَ الخليل يقولُ: لا تكون السَّفعةُ في اللّون إلّا سوادًا مُشرَبًا حُمرة، وأمّا الأصلُ الآخر: فقولُهم: سفعتُ الفرسَ إذا أخذتَ بمُقدّم رأسِهِ، وهي ناصيتُهُ[1]، والسّفعُ أنْ يأخُذَ الرّجلانِ كلَّ واحدٍ منهُما بناصيةِ صاحبِهِ، وأصلُ السّفع الجَذْبُ، ويقالُ: سفعتْهُ النّارُ تَسفَعُهُ سَفْعًا، إذا مسّتْ جلدَهُ فأثّرتْ فيه[2]، فهو القبضُ الشّديد[3]. والمراد به في الآية: نقبِضُه قبضًا شديدًا، بحيثُ لا يقدرُ أن يَتحرّكَ.

2) ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ﴾: (نصا) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تخيُّرٍ وخطَرٍ في الشّيء وعُلوٍّ، ومنهُ النّاصيةُ، سُمّيتْ لارتفاعِ مَنبَتِها، والنّاصيةُ:

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سفع).
(2) ابن دريد، الاشتقاق: (سفع).
(3) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 5/ 144.

قِصاصُ الشّعْر، ونَصَوْتُ فلانًا: قبضْتَ على ناصيتِه، وناصَيْتُهُ: أخذَ كلٌّ منّا بناصيةِ صاحبِهِ[1]، ومن كلامِهم: جزّ ناصيتَهُ، وأخذَ بناصيتِهِ[2]، والأصلُ فيها ما ارتفعَ وعلا مِن أجزاءِ البدَن، ويَنطبِقُ على ما يُشاهَدُ مِن مُقدّمِ الرَّأس، ومنهُ الجَبهة، ثمّ يشتقُّ منَ (النّاصيةِ) أفعالٌ بالانتزاع[3]، والنّاصيةُ: ما فوقَ الجَبهة وهو مُقدّمُ الرّأس وفيهِ الشَّعر، وطرَفاهُ البَياضانِ[4]. والمرادُ به في الآية: إمّا الحقيقةُ أوِ المجازُ عن البدنِ أوِ الرّأس كلِّه.

3) ﴿نَادِيَهُۥ﴾: (ندى) يدلُّ على تجمُّعٍ، ومنهُ النّادي[5]، وناداهُ مُناداةً ونِداءً، أي: صاحَ به، وتنادَوْا، أي: نادى بعضُهم بعضًا، وتنادَوا: أي: تجالسوا في النّادي[6]، وندا القومُ نَدْوًا (من بابِ قتل): اجتمَعوا، ومنهُ النّادي، وهو مَجلِسُ القومِ ومُتحدَّثُهُم، والمُنتدَى مثلُهُ، ولا يقالُ فيه ذلك إلّا والقومُ مُجتمِعونَ فيه، ومنهُ سُمّيتْ (دارَ النّدوة)؛ وجمعُ النّادي أندية[7]، وهو دَعوةٌ في مُخاطبةٍ، وهذا التّعبيرُ أحسنُ من كلماتِ (المَجلِس والمَحفَل والدّار) وغيرِها؛ فإنَّ فيه إشارةً إلى الوصفِ المفهومِ منه، وهو الدّعوة في مُخاطبةٍ[8]. والمرادُ به في الآيةِ: أهلُ النّادي، وهُمُ الأنصارُ والأعوانُ.

4) ﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾: (زبن) أصلٌ واحدٌ يدلُّ على الدّفعِ، يقالُ: ناقةٌ زبونٌ إذا زَبَنَتْ حالِبَها، و(الزَّبانيةُ) سُمّوا بذلك؛ لأنّهم يَدفعونَ أهلَ النّارِ إلى النّار[9]، وحربٌ زبونٌ؛ لأنّها تدفَعُ الأبطالَ عنِ الإقدامِ خوفَ المَوت[10]، فهو الدّفعُ الضَّعيفُ والتّنحيةُ عندَ المُراجعةِ والحاجةِ إليه، وهكذا المُتكبِّرُ الدّافع، والشُّرَطُ يُنحّونَ النّاسَ عن الخِلافِ والانحرافِ، والزّبانيةُ على وزانِ (فَعاليَة) جمعُ (الزّبنيّ) أوِ (الزّبنيّة) أوِ الزّابن) أوْ من الجمعِ الّذي لا واحدَ له كـ(أبابيل)[11]. والمرادُ به في الآيةِ: نوعٌ من ملائكةِ العَذاب.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نصو).
(2) الفيّوميّ، المصباح المنير: (نصو).
(3) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 12/ 143.
(4) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 5/ 145.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ندي).
(6) الجوهريّ، الصّحاح: (ندي).
(7) الفيّومي، المصباح المنير: (ندي).
(8) المصطفويّ، التّحقيق كلمات القرآن: 12/ 70.
(9) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (زبن).
(10) الفيّوميّ، المصباح المنير: (زبن).
(11) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 4/ 296.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

التّهديدُ والوَعيدُ لكلِّ طاغيةٍ عَنيدٍ

بدأتِ الآياتُ بالوعيدِ لذلك النّاهي والزّجر، إذ المَولى سُبحانه لهُ بالمرصاد، فإنْ لم يتوقّفْ عمّا هو عليهِ بتَرْكِهِ والابتعادِ عنهُ لنأْخذَنَّ بناصيتِهِ الكاذبةِ الخاطئةِ هي أوْ صاحبُها، ولَنَسْحَبَنَّهُ بها إلى النّار، ولنُذِلنَّهُ بذلك الإذلالَ الشَّديد، وليدعُ أهلَهُ وعشيرتَهُ لنُصرتِهِ، وسَنَدْعو مَلائكةَ العذابِ، وهم غِلاظٌ شِداد، ليَجرّوه ويَدْفَعوه إلى النّار، وليَرتدعْ ذلك الطّاغيةُ، ولا تُطِعْهُ يا محمَّد ﷺ فيما دعاكَ إليهِ من تركِ العِبادة، ودُمْ على ما أنتَ عليهِ من الإعراضِ والانشغال عنه بطاعة للّه تعالى، وواظِبْ على سُجودِك وصَلاتِك غيرَ مُكترثٍ بما بلغك عنه من تهديدٍ ووَعيد، وتقرَّبْ إلى ربِّك بطاعتِهِ، وامتثالِ أمرِهِ ونَهْيِهِ.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

نُكْتةُ الفصلِ في ﴿كَلَّا﴾:

التّهديدُ والوَعيدُ بالرَّدعِ الفَريدِ

فصلَ النَّظمُ الكريم قولَهُ تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾ عمّا قبلَه؛ إمّا لكونه استئنافًا بيانيًّا؛ إذ نشأ مِن توصيفِ ذلك الطّاغيةِ وأعمالِهِ الشِّرّيرة المُجرمة سؤالٌ مُفادُه: فما حُكمُهُ إنْ لم يتوقّفْ عن غيِّهِ واستكبارِهِ وتمرُّدِهِ؟ فأجابَ بالرّدع والزّجر له، مُتوعِّدًا في حالِ عدمِ توقُّفِه بالعذاب الشَّديد لهُ والإذلالِ الكبير، أوْ لكونِهِ استئنافًا ابتدائيًّا ببيانِ عاقبةِ كلِّ طاغيةٍ ومُتكبّرٍ على اللّه تعالى وشرائعِهِ.

دلالةُ ﴿كَلَّا﴾، والغرضُ منها:

تحديدُ الجملةِ الزّجريَّة، وأثرُهُ في وظيفةِ (كلّا) المعنويَّة

عبّر النَّظمُ الكريم بالحرفِ ﴿كَلَّا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾؛ للدّلالة على الرّدع والزّجر لذلك النّاهي عن الصَّلاة والآمِرِ بعبادةِ الأصنام[1]، وتكذيبِهِ بالآيات وإعراضِهِ عنِ الانقياد، معَ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 163.

الوعيدِ والتَّهديد[1]، بأنَّه إنْ لم يتوقّفْ عن غيِّه وضَلاله فإنَّ النّارَ مَصيرُهُ، أوْ للرّدعِ عن عدمِ علمِهِ بأنَّ اللّه يراه ويُسجّل عليهِ أخطاءَه.

قالَ مُقاتِلٌ: "كَلّا لا يَعْلَمُ أنَّ اللّه يَرَى، وإنْ كانَ يَعْلَمُ، لَكِنْ إذا كانَ لا يَنْتَفِعُ بما يَعْلَمُ فكَأنَّهُ لا يَعْلَمُ"[2].

وقال النّيسابوريّ: "ثمّ ردعَ أبا جهلٍ عن نهيِهِ، أوْ عن عزمِهِ على أنْ يقتلَ محمَّدًا ﷺ أوْ يطأ رقبتَهُ، فإنَّ تلميذَ محمّد ﷺ هو الّذي يقتلُهُ ويَطَأُ صدرَهُ"[3].

فتكونُ وظيفةُ ﴿كَلَّا﴾ ابتدائيّةً في الزّجر والرّدع، ولمّا كان ابنُ عاشور قد جعلَ الرّدع السّابق راجعًا إلى مدلولِ ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ ذهبَ إلى أنّ ﴿كَلَّا﴾ هنا توكيدٌ للرّدع السّابق، قد وقعَتْ في مَوْضِعِها الحقيقيِّ بقوله: "﴿كَلَّا﴾ أكَّدَ الرَّدْعَ الأوَّلَ بحَرْفِ الرَّدْعِ الثّاني في آخرِ الجُمْلَةِ، وهوَ المَوْقِعُ الحَقيقُ لِحَرْفِ الرَّدْعِ؛ إذْ كانَ تَقْديمُ نَظيرِهِ في أوَّلِ الجُمْلَةِ، لِما دَعا إلَيْهِ المقامُ مِنَ التَّشْويقِ ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾، أعْقَبَ الرَّدْعَ بالوَعيدِ عَلَى فِعْلِهِ إذا لَمْ يَرْتَدِعْ ويَنْتَهِ"[4]، في حين أنَّ الرّدع السّابق توجّهَ فيما رأينا إلى مدلولِ الكلامِ السّابق عليه من ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ الدّالِّ على أنَّ بعضًا يُكذّب بذلك، فجاءَ الرَّدعُ الأوّل للزّجر عن إمكانيَّةِ صُدور الطُّغيان بالتَّكذيب، وأمّا لو جُعِل الرَّدعُ لما بعدَهُ – كما رأى ابن عاشور – فإنَّ الرّدع الواقعَ في مَوْضِعِهِ هو التّالي للتَّكذيبِ والنّهي عن الصَّلاة كما هو قانونُ ﴿كَلَّا﴾ في كونِهِ إبطالًا لما تقدَّمَها، فتكونُ ﴿كَلَّا﴾ مُؤكِّدةً للرَّدع السّابق من حيثُ كونُهما زاجِرَينِ عن نفسِ الفعل.

دلالةُ (اللّام) في ﴿لَئِن﴾:

عبّر النَّظمُ الكريمُ بـ(اللّام) في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾؛ للدّلالةِ على التَّوكيدِ المُتناسِقِ مع إرادةِ الزّجرِ والتَّهديدِ والوعيد؛ إذ الزَّجرُ والرّدع والإبطالُ عن النّهي عن الصَّلاة يُناسِبُهُ التَّوكيدُ حتّى يكونَ المَزجورُ والمَردوعُ عن الفعلِ عالمًا بجِنايةِ ما أقدمَ عليهِ من فعلٍ غليظٍ استحقَّ الرَّدعَ والإنكارَ؛ فاللّام موطّئةٌ للقسَمِ المَحذوف، ويكونُ القسمُ

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 8/ 438، ومجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1971.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 224.
(3) النّيسابوريّ، غرائب القرآن: 6/ 533.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 449.

دالًّا على عِظَم تلك الجِناية أيضًا؛ إذ لا يُقسَمُ إلّا للأمرِ العَظيم، والتَّقديرُ: "واللّه لئن لم ينته هذا النّاهي اللَّعين عمّا هو عليه، ولم ينزجر ولم يتب ولم يسلِم قبلَ الموت"[1]، وجُمْلَةُ (لَنَسْفَعَنْ) جَوابُ القَسَم، وأمّا جَوابُ الشَّرْطِ فمَحْذوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ جَوابُ القَسَم"[2].

الـرّدعُ والـزّجـرُ يـتـوافـقـانِ مـعَ توكيدِ الخَبر

سرُّ التَّعبيرِ بلفظِ (إنْ) في ﴿لَئِن﴾:

عبّرَ النَّظمُ الكريمُ بـ(إن) الشّرطيَّة في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾؛ للدّلالة على تعليقِ حُصول مضمونِ الجواب، وهو التَّعذيبُ والإذلال بحصولِ مَضمونِ الشَّرط، وهو عدمُ الانتهاءِ عن الإجرام والطُّغيان لكمالِ العدلِ الإلهيِّ والرَّحمةِ العَظيمة، وسرُّ التَّعبيرِ بالأداةِ المُحتمِلة للشَّكِّ في عدمِ الانتهاء مع أنَّ اللّه تعالى عالمٌ بانتفاءِ انتهائِه؛ لما علله القونويّ بقولِه: "وكلمةُ الشَّكِّ بالنَّظرِ إلَى ما في نفسِ الأمر؛ فإنَّه محتملُ الوقوع وعدمه في حدِّ ذاته، وإنْ كان مقطوعَ الانتفاء بالنِّسبة إلَى علمِهِ تعالى؛ فإنَّ ذلك النّاهي لم يَنزجِرْ عن ذلك إلى أنْ قُتِلَ في بدرٍ كافرًا"[3]، وللدّلالة على أنَّ المراد بالنَّظم عمومُ المخاطَبين؛ إذ كلُّ المُخاطَبينَ يعلمُ اللّه تعالى مآلهم، لكنّه يُخاطِبُهم بما يتّفقُ ودعوتَهم إلى الإيمانِ والكفِّ عنِ الطُّغيان على وفق ما يتعارفون؛ إلزامًا للحُجّة وإثباتًا للاختيار وحُرّيَّةِ القرار.

الـــدّعـــوةُ إلى الإيـمـان بـالـكَـفِّ عن الطُّغيان

دلالةُ ﴿لَّمْ﴾ في ﴿لَّمْ يَنتَهِ﴾ والغَرَضُ مِنها:

عبّرَ النَّظمُ الكريم بالحرفِ الجازِم ﴿لَّمْ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾؛ للدّلالة على النّفي لحَدَثِ الانتهاءِ عن الإجرام والطُّغيان في الماضي بشكلٍ متحقّقِ الوُقوع، وإلّا فإنَّ العذاب مآلُهُ في المستقبل؛ وأرادَ بالماضي أزمنةَ دارِ العمَل، وبالمُستقبل أزمنةَ دارِ

تـــدارُكُ الـحـالِ قبلَ ضَياعِ فُرصةِ الإمهال

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 163.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 450.
(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 361.

الجَزاء، أوْ كلاهُما في الدُّنيا، وفي ذلك إشارةٌ إلى أهمّيَّة المُسارعةِ إلى تدارُكِ الحال قبلَ زوالِ الفرصةِ بالتَّوبةِ والاستغفار.

بقي أنَّ الفعلَ مجزومٌ بـ﴿لَّمْ﴾ فحُذِفَ حرفُ العلَّةِ (الياء)؛ وفي ذلك الاقتطاعِ رمزٌ صوتيٌّ إلى سُرعةِ الانتهاءِ والكفِّ.

دلالةُ فعلِ (الانتهاء) مادّةً وصيغةً:

تجاوُزُ الحُدودِ يُناسِبُهُ التَّوقُّفُ عندَ القُيود

عبّرَ النَّظمُ الكريمُ بالفعلِ ﴿يَنتَهِ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾؛ للدّلالة بصيغتِهِ على وقوعِ الانتهاءِ في أزمنةِ الماضي بشكلٍ متجدّدٍ مُستمرٍّ؛ فلا يتوقّفُ انتهاؤُهُ في جميع الأزمنةِ الماضية، وفي ذلك إشارةٌ إلى مراقبةِ الإنسانِ أفعالَه ومُلاحظتَها على سبيل الاستمرار، فيتوقّفُ عند كلِّ عمَلٍ ليعلمَ أنّه من الطُّغيان أمْ منَ الشّكران؟ وللدّلالةِ بصيغتِهِ المَزيدةِ على المُبالغة في الانتهاءِ والكثرةِ في التَّوقُّفِ حتَّى ينصلِحَ حالُهُ وتتنقَّى سريرتُهُ، ويدلُّ بمادّتِه على الوصول إلى درجةٍ ينتهي عندَها فعلُهُ ويتوقّفُ عن الإقدامِ على جُرمِهِ، فالانتهاءُ انقطاعٌ عن العملِ الشَّنيع وتوقُّفٌ عندَهُ، وسرُّ اختيارِ مادّةِ (الانتهاءِ) أنَّ الطُّغيان هو مُجاوزةِ الحدِّ في الكُفرانِ والعصيانِ، فيناسِبُه فعلٌ يدلُّ على التَّوقُّفِ في التَّجاوُزِ والحركةِ.

سرُّ التَّعبيرِ بلفظِ ﴿يَنتَهِ﴾ للنّاهي:

الانتهاءُ عنِ النَّهي عنِ إقامةِ الصَّلاةِ والأداء

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالفعلِ ﴿يَنتَهِ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾؛ للدّلالة على وجوبِ التَّوقُّفِ عنِ التَّجاوُزِ في الحدودِ، واختيرَ الفعلُ بخصوصِهِ؛ لأنَّ فاعلَ ﴿يَنتَهِ﴾ هو الضّميرُ الغائبُ العائدُ إلى (النّاهي عن الصَّلاة)، فيكونُ نهيُهُ عن الصّلاة محلَّ طلبِ الانتهاء عنه؛ لأنَّه عنوانُ الطُّغيان؛ إذ يكفي عدمُ الإيمان بالدَّعوة، وأمّا المنع من الصَّلاة لله تعالى بالنِّسبة للرَّسول ﷺ فهو أمرٌ زائدٌ ومحلُّ استهجان، وبذلك توافقَ الوعيدُ على عدمِ الانتهاء مع فعلِ النّهي.

سرُّ التَّعبير بـ(اللّام) والاكتفاءِ بجوابِ القَسَمِ ﴿لَنَسْفَعًا﴾:

توكيدُ الكلامِ لتَحقيقِ الزّجرِ عن فعلِ اللّئام

عبّرَ النَّظمُ الكريم بـ(اللّام) الواقعةِ في جوابِ القَسَم المَحذوفِ في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا﴾؛ للدّلالة على التَّوكيدِ والتَّحقيقِ لمَضمونِ جُملةِ القَسَم، الّتي اكتُفي بها عن جُملةِ جوابِ الشّرط، ويكونُ الغرضُ من الإتيانِ بجوابِ القَسَم دونَ جوابِ الشَّرط إفادةَ التَّوكيدِ والتَّحقيق أيضًا، ولذا قُدِّمَ القَسَمُ على الشَّرط، وصارَ الشَّرطُ ضمنَ جملةِ القسَم، وذلك متوافقٌ مع دلالاتِ التَّوكيد الّتي تتلاءَمُ بطبيعتِها معَ حرفِ الإبطال والزّجر على ذلك العمَل الشَّنيع والطُّغيانِ العَجيب.

دلالةُ فعلِ (السّفْعِ) مادّةً وصيغةً:

العُقوبةُ الأُخرويَّة من جنسِ الأعمالِ الدُّنيويَّة

عبر النَّظم الكريم بالفعل المضارع (نسفع) في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾؛ للدّلالة بصيغته على التَّجدّد الاستمراريّ لعملية السّفع والدّفع والجَذْب، وفائدة الاستمرار أنَّه كان يمنع وينهى عن الصَّلاة على سبيل الاستمرار، فقوبِل ذلك الاستمرار الطُّغيانيُّ باستمرار عقابيٍّ، وللدّلالة بمادَّته على معانٍ؛ "أحدِها: لَنَأْخُذَنَّ بناصيَتِه ولَنَسْحَبَنَّهُ بها إلَى النّارِ، والسَّفْعُ القَبْضُ عَلَى الشَّيْءِ، وجَذْبُهُ بشِدَّةٍ، وهوَ كَقَوْلِهِ: ﴿فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴿٤١﴾﴾ [الرَّحمَن: 41]. وثانيها: السَّفْعُ الضَّرْبُ، أي: لَنَلْطِمَنَّ وجْهَهُ. وثالثها: لَنُسَوِّدَنَّ وجْهَهُ، وبالجُمْلَةِ فتَسْويدُ الوَجْهِ عَلامَةُ الإذْلالِ والإهانَةِ، ورابعها: لَنَسِمَنَّهُ، قالَ ابْنُ عَبّاسٍ في قَوْلِهِ: ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ ﴿١٦﴾﴾ [القَلَم: 16] إنَّهُ أبو جهل. خامسها: لَنُذِلَّنَّه"[1]، والّذي يترجّحُ لدينا هو الأوّل؛ لأنَّ النّهيَ عنِ الصَّلاة بالمنعِ عنها يكونُ بالجَذْبِ والدّفعِ للمُصلّي، فاختار النَّظمُ لفظًا يدلُّ على أنَّ العُقوبةَ من جنسِ العَمَل،

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 224.

وبذلك اختيرَ لفظُ (السّفع) بصيغتِهِ ومادّتِهِ ليَدُلَّ على عُقوبةِ فعلِ النّهي عن الصّلاة بمادّتِهِ وصيغتِهِ. بقي أنَّ القونويَّ أشارَ إلى دقّةِ استعمالِ لفظِ (السَّفع) وهو الجذبُ بشدّة بقوله: "و(بشدّة)؛ ولذا اخْتيرَ السّفعُ عَلَى القبض"[1].

دلالةُ الكِنايةِ في فعلِ (السَّفع):

إرادةُ لازمِ المَعنى مع جـوازِ إرادةِ أصلِ دلالةِ المَبنى

يحتملُ الفعلُ المضارعُ (نسفَعُ) الواردُ في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ الدّلالةَ على لازم معناه معَ جوازِ إرادة المعنى الحقيقيّ، فيكون الجَذبُ والدَّفعُ كنايةً عن الهَوان والإذلالِ المُناسبَينِ لعقوبةِ ذلك المتكبِّر الطّاغية.

دلالةُ الإسنادِ المَجازيِّ في ﴿لَنَسْفَعًا﴾:

العُـدولُ في الإسناد لتحقيقِ الرَّهبة في نُفوس العُتاة

أسندَ النَّظمُ الكريم فعلَ (السَّفع) إلى ضميرِ المتكلِّم المعظِّم نفسَه العائدِ إلى الله تعالى في قولِهِ: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾؛ إسنادًا مجازيًّا؛ علاقتُهُ السَّببيَّةُ؛ لكونِهِ قد أمرَ به ملائكةَ العذاب، فلمّا كان الأمرُ صادرًا منه تعالى أُسنِدَ إليه، وفائدةُ التَّجوُّزِ في الإسناد مع التَّعبيرِ بنونِ العَظَمةِ إثارةُ الرّدع والزّجر لذلك الطّاغية عندَ سَماعِهِ أنَّ ربَّ العِزّة يتوعّدُهُ بالعقاب والإيلامِ مع الذِّلِّ والهَوان، وأنّه تعالى هو الَّذي يتولَّى جَذْبَهُ ودَفْعَهُ.

الاختلافُ في زَمَنِ السَّفعِ وأثرُهُ في الإسناد:

علاقةُ السّببيَّة إمّـا للأمريَّة أوِ التَّمكينيَّة

الظّاهرُ من قولِهِ تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ أنَّ المراد به العقابُ الأُخرويّ، ويحتملُ أنْ يكون ذلك السّفعُ والجَذبُ والجَرُّ في الدّنيا، وقد وقعَ لأبي جهلٍ في معركةِ (بدرٍ الكبرى)؛ إذ جيءَ برأسِهِ يُجَرُّ إلى رسولِ الله ﷺ، وحينَئذٍ يكون الإسنادُ المجازيُّ مبنيًّا على علاقةِ السَّببيَّة القائمةِ على التَّمكينِ منَ الفعلِ دونَ الأمرِ به كما في التَّوجيهِ

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 362.

السّابق، قال القونويّ: "واختارَ المُصَنّف [البيضاويّ] كونَ السّحبِ في الآخرَة؛ لأنّه أشدُّ هَوْلًا، ولمُناسبةِ قَوْلِه تعالى: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾، وقيلَ: يحتملُ أنْ يكون المُراد السّحبَ على وجهِهِ في الدُّنْيا يومَ بدرٍ، حيثُ قطعَ ابنُ مسعودٍ رضيَ الله تعالى عنه رأسَ أبي جهلٍ، وجعلَ يَجرُّهُ إلَى رسول الله ﷺ، فحينَئِذٍ إسنادُهُ إليه تعالى لا لأمرِهِ، بل لتمكينِهِ منه"[1]. بقي أنّه على هذا التَّوجيهِ يكونُ إعجازًا قرآنيًّا مُستقبليًّا بما يحلُّ بهذا الطّاغيةِ بخصوصِهِ[2].

نُكتةُ التَّقابُلِ بينَ فعلِ الواحدِ والجَمعِ ﴿يَنْهَىٰ﴾ و﴿لَنَسْفَعًۢا﴾:

قابلَ النَّظمُ الكريمُ بين فعلَ الطُّغيان ﴿يَنْهَىٰ﴾ في قولِه تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ وفعلِ العقابِ عليه بقولِهِ: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ تقابلَ الجمعِ بالإفراد؛ فإنَّ نهيَهُ وتَجاوُزَهُ على المصلّي وحرّيَّته كانَ عمَلًا فرديًّا، لكنَّ العقوبة عليه تفوقُهُ أثرًا؛ فقابلَهُ بفعلٍ مسندٍ إلى نونِ العظَمة؛ للدّلالة على شدّةِ ذلك العمل الشَّنيع، وللرّدع بالعقابِ الأليمِ على ذلك الطُّغيانِ الأثيم.

لو فكّرَ الطّاغي لعادَ إلى ربِّه مُطأطي

دلالةُ الاستعارةِ التَّبعيَّة في (الباءِ) والغرَضُ منها:

عبَّر النّظمُ الكريمُ بـ(الباء) في قولِهِ تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾؛ بعدَ حذفِ مفعولِ (السَّفع) وهو النّاهي، والتَّقديرُ: (لنسفعنّه بالنّاصية)، أي: (منها)، فتكونُ الباءُ الآليّة مستعارةً للابتداء؛ إذ شبَّه الشَّيءَ المُبتدأ به بالآلةِ مُبالغةً، ثمَّ حذفَ المشبَّه وأبقى المشبَّهَ به على سبيلِ الاستعارة التَّصريحيَّة التَّبعيَّة، والغرضُ من الاستعارة بيانُ أنَّ المجذوبَ قد سُحِبَ بناصيتِه، وكأنَّ النّاصيةَ قد صارتْ آلةً للجَذْبِ من شدّةِ السَّحب منها، ومثلُهُ: سحبتُهُ بيده، والأصلُ: سحبتُهُ من يده، لكنَّ العدول الاستعاريَّ حقّق معنَى القَبولِ الكلّيِّ للسَّحب

الخضوعُ الكلّيّ للعقابِ على النَّهي

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 362.
(2) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1971.

والجذب حتَّى صارَ آلةً، فهو خاضعٌ خضوعًا لا إراديًّا للجَذب والجرِّ بقوّةٍ. قال المصطفويّ: "فهو مغلوبٌ مقهورٌ تحتَ سلطةِ القابضِ المُقتدر، وأمّا السّفعُ المعنويّ فإنّ مُقدّم الرّأس مركزُ الإحساسات والإدراكات والتَّوجُّهات، فإذا قُبضتِ النّاصيةُ بيدٍ غيبيّ إلهيّ جبّار يكونُ محدودًا ومقيّدًا ومحكومًا ومأخوذًا بأخذِ عزيزٍ مقتدرٍ، وفي هذا عذابٌ ليس فوقَه عذاب"[1]. في حينِ رأى ابنُ عاشور أنَّ النَّظم: "أَكَّدَ ذَلِكَ السَّفْعَ بـ(الباءِ) المَزيدَةِ الدّاخِلَةِ عَلَى المَفْعولِ؛ لِتَوكيدِ اللُّصوقِ"[2]، ولا يخفى أنَّ الجذبَ لهُ بشدّةٍ منها لا لها؛ فهو يُجَرُّ منها للدّلالة على إذلالِهِ كنايةً، والفرقُ بين التَّوجيهين قائمٌ على أنَّ الجرَّ للشّخص أو الجرُّ للنّاصية؛ فإن كانَ الجذبُ للنّاصية فالباءُ مزيدةٌ وهو ضعيفٌ عندَنا، وإنْ كان الجرُّ للشّخص بالنّاصيةِ فالباءُ مُستعارةٌ لمعنى (مِن)، ويقوّي توجيهَنا قولُ القونويّ: "والنّاصيةُ شعرُ الجبهة، وقد سُمّي مكانُ الشّعر ناصيةً، ثمَّ كُنّي به عن الرَّأس، هذا بيانٌ لمعناه الوضعيّ، لكن لا يرادُ هنا، بل المُراد المَعْنَى الكِنَويّ كما قال: ولنَسحبنّه بها إلَى النّار"[3]؛ فالمسحوبُ الشّخصُ بها، أي مِنها.

دلالةُ التّعريفِ بـ(أَلْ) في (النّاصية):

كـمـالُ الاقـتـدار على كـلِّ مُعانِدٍ جبّار

عرّفَ النَّظمُ الكريم لفظَ (النّاصية) بـ (أَلْ) في قولِهِ تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾؛ للدّلالة بها على العهدِ الذّكريِّ التَّقديريّ، إذِ التَّهديدُ للنّاهي عن الصّلاة بأنّه إنْ لم ينتهِ لنسفعنّه بالنّاصية، أي: ناصيةِ هذا النّاهي، فالنّاصيةُ وإنْ لم يتقدّم لها ذكرٌ صريحٌ لكنَّها تقدَّمتْ تقديرًا، ولذا قالَ أبو حيّان: "واكْتَفَى بتَعْريفِ العَهْدِ عَنِ الإضافَةِ، إذْ عُلِمَ أنَّها ناصيَةُ النّاهي"[4]، وإنَّما عدلَ النَّظمُ عن

(1) المصطفويّ، التَّحقيق في كلمات القرآن: 5/ 145.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 450.
(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 362.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 511.

(ناصيتِهِ) فلم يقُل: (لنسفعنّ بناصيتِهِ)؛ للدِّلالة على أنَّها ناصيةٌ متميّزةٌ بالكِبر وليست أيّةَ ناصيةٍ، وفي ذلك الإعلاءِ من شأنِها دلالةٌ على كمالِ التَّمكُّن منه. قال ابن عاشور: "والتَّعْريفُ في (النّاصيَةِ) لِلْعَهْدِ التَّقْديريِّ، أي: بناصيَتِهِ، أي: ناصيَةِ الَّذي يَنْهَى عَبْدًا إذا صَلَّى، وهَذِهِ اللاّمُ هيَ الَّتي يُسَمّيها نُحاةُ الكوفَةِ عِوَضًا عَنِ المُضافِ إلَيْهِ. وهيَ تَسْميَةٌ حَسَنَةٌ"[1].

دلالةُ الكنايةِ في ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾:

كنَّى النَّظمُ القرآنيُّ بالسّفع بالنّاصية في قولِهِ تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ عن الجَذبِ للشَّخص إلى النّار، معَ التَّمكُّنِ منه وعدمِ الإفلات له، والغرضُ من الكنايةِ رسمُ صورةِ الإذلال وإثباتُ المطلوب بالبُرهان؛ لأنَّ المجذوبَ بقوّةٍ إلى النّار بالمسكِ له من ناصيةِ رأسِهِ؛ لئلّا يتمكّن من الفرارِ، قال ابن عاشور: "والنّاصيَةُ مُقَدَّمُ شَعَرِ الرَّأْسِ، والأَخْذُ مِنَ النّاصيَةِ أَخْذُ مَنْ لا يَتْرُكُ لَهُ تَمَكُّنٌ مِنَ الانْفِلاتِ؛ فهوَ كِنايَةٌ عَنْ أَخْذِهِ إلَى العَذابِ، وفيهِ إذْلالٌ؛ لأنَّهُمْ كانوا لا يَقْبِضونَ عَلَى شَعَرِ رَأْسِ أَحَدٍ إلّا لضربه أو جرّه"[2]، ولذا قال المصطفويّ: "وأخذُ النّاصيةِ وقبضُها بالشِّدَّة إشارةٌ الى السُّلطةِ التّامَّة والقهرِ بحيثُ لا يقدرُ الشَّخص المقهورُ المأخوذ أنْ يَتخلّص من يدِهِ ويتحرّك ويميلَ الى يمينٍ أوْ شمال، أو يتفكّرَ في نجاتِهِ وتخلّصه، فإنّ مركزَ التَّفكّر والإدراك في باطنِ النّاصية، وإذا أُخِذتِ النّاصيةُ - وهي الجهةُ العُليا من البدن ظاهرةً وباطنةً - فقد أُخِذَ بجميعِ البدن، وسُلِبَ منه جميعُ أنحاءِ الاختيارِ والحَركة"[3].

دلالةُ المجازِ المُرسَل في (النّاصية):

عبّرَ النَّظمُ الكريم بلفظِ (النّاصية) في قولِهِ تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا

كمالُ الإذلال مَهْما طالَ الإمهال

النّهايةُ القاضية بإذلالِهِ من النّاصية

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 450.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 450.
(3) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 12/ 143.

بِٱلنَّاصِيَةِ﴾؛ للدّلالة على السّفع والجَذبِ بقوّةٍ لذاتِ النّاهي عن الصَّلاة، فيكون فيه مجازٌ مرسَلٌ من قبيلِ ذِكر الجُزءِ وإرادةِ الكُلِّ، وإنَّما ذكر السّفعَ لهذا الجزءِ بعينِه؛ لإذلالِه بعدَ تكبُّره المَقيت وإجرامِه في جنبِ اللّه تعالى، أوْ "لعلَّ السَّببَ في تخصيصِ السّفع بها أنَّ اللَّعينَ كان شديدَ الاهتمامِ بترجيلِ النّاصيةِ وتطييبِها"[1]، ورأى القونويّ: "مُقتضى قَوْلِه تعالى: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ [القمر: 48] كونُ المُراد بالنّاصية: الوجهَ وهو المُتعارَفُ في السّحبِ دونَ الرّأس"[2]، لكنَّ هذا مبنيٌّ على أنَّ الجَذبَ متعلِّقٌ بالنّاصية، والباءُ مَزيدةٌ، وأمّا لو كان الجَذبُ للرّجل من النّاصيةِ، والباءُ داخلةٌ على المنزّلِ منزلةَ الآلة، فإنَّ النّاصية حقيقةٌ في معناها، لكنَّ الكنايةَ تدلُّ على أنَّ الجَذب حينَئذٍ له على سبيلِ الإذلالِ دونَ مجرّد النّاصية، وهذا أقوى.

دلالةُ الإبدالِ في ﴿نَاصِيَةٍ﴾:

التَّقريرُ والتَّوكيدُ ببيانِ عِلَّة السَّفع الشَّديد

أبدلَ النَّظمُ الكريم النّكرةَ ﴿نَاصِيَةٍ﴾ من المعرفةِ (النّاصية) في قولِه تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ﴾؛ لتقريرِ السّفع منها والتَّوكيدِ لمدلولِها؛ مع بيانِ حقيقةِ تلك النّاصيةِ من خلالِ القيامِ بتوصيفِها، وعلّلَ الهرريّ جوازَ إبدالِ النّكرة منَ المعرفةِ بقولِه: "وإنّما أبدلَ النّكرةَ من المعرفة؛ لوصفِها بقولِه: ﴿كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾، وهذا على مذهبِ الكوفيّين، فإنَّهم لا يُجيزونَ إبدالَ النّكرةِ من المعرفةِ إلّا بشَرْطِ وصفِها، وأمّا على مذهبِ البصريّين فيجوزُ إبدالُ النّكرةِ من المعرفةِ كالعكسِ بلا شَرْط"[3]، ولذا تعقّبَ أبو حيّانَ الزّمخشريَّ بقوله: "قالَ الزَّمَخْشَريُّ: "لأنّها وُصِفَتْ فاستقلّتْ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 165.
(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 362.
(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 363، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 165.

بفائدَةٍ"[1]، ولَيْسَ شَرْطًا في إبْدالِ النَّكِرَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ أنْ توصَفَ عِنْدَ البَصْرِيّينَ، خِلافًا لِمَنْ شَرَطَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِمْ، ولا أن يَكونَ مِنْ لَفْظِ الأوَّلِ أيْضًا خِلافًا لِزاعِمِهِ"[2]، ففائدةُ إبدالِ النَّكرةِ منَ المعرفة بعدَ التَّقرير والتَّوكيدِ بيانُ توصيفِها وشرحِها بعدَ بيانِ ماهيّتها.

قال الرّازيُّ: "عَرَّفَ (النّاصيَةَ) بحَرْفِ التَّعْريفِ كَأنَّهُ تعالى يَقولُ: النّاصيَةُ المَعْروفَةُ عِنْدَكُمْ ذاتُها، لَكِنَّها مَجْهولَةٌ عِنْدَكُمْ صِفاتُها، ﴿نَاصِيَةٍ﴾ وأيُّ ناصيَةٍ كاذِبَةٍ قَوْلًا، خاطِئَةٍ فِعْلًا"[3]؛ إذ أفادَ التَّعريفُ للنّاصية تعيينٌ أنَّ السّفع يكونُ بها، لكنَّها بقيت مُحتاجةً إلى تعليلِ كونِها مَسفوعةً، وأنَّ صاحبَها مسفوعٌ بها، فجاءَتِ النّكرةُ لتُحقِّقَ التّوصيفَ والتّعليلَ لخاصيَّة تلك النّاصية، وفائدةُ التّعليلِ إفادةُ العُموم.

قال الطَّيبيُّ: "قال ابنُ الحاجب: "سُئلتُ: لمَ جُمِعَ بينَ ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾، فهلّا اقتصَرَ على إحداهما؟ فأجبتُ: أنَّ الأولى ذُكِرَتْ للتَّنصيصِ على ناصيةِ النّاهي، والثّانية ذُكِرَتْ تنبيهًا على علَّة السّفع، ليشملَ بظاهرِهِ على كلِّ ناصيةٍ هذه صفتُها"[4].

دلالةُ التَّنكيرِ في البدلِ ﴿نَاصِيَةٍ﴾:

بيانُ النّوعيَّة بذِكْرِ الأوصافِ التَّمييزيّة

نكّرَ النَّظمُ الكريم لفظَ البدلِ ﴿نَاصِيَةٍ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾؛ لبيانِ النّوع؛ إذ إنَّ نوعَ تلكَ النّاصيةِ له خصوصيّةٌ، أوجبَتْ ذلك الإذلالَ والقهر، ومن ثمَّ استدعى التَّنكيرُ النَّوعيُّ توصيفَ تلك النَّكرة توصيفًا يُجلّي ذلك النَّوعَ المميَّز، ويُعلّلُ وقوعَ السّفعِ بهِ، قال ابن عاشور: "و﴿نَاصِيَةٍ﴾ بَدَلٌ مِنَ (النّاصيَةِ)، وتَنْكيرُها لِاعْتِبارِ الجِنْسِ، أي: هيَ مِنْ جِنْسِ ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾"[5].

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 778.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 511.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 225.
(4) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 16/ 519.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 450.

دلالةُ النّعتِ باسمِ الفاعلِ ﴿كَٰذِبَةٍ﴾:

بعدَ التّعليل يتحقّقُ التّعميم

نعتَ النَّظمُ الكريم بصيغةِ اسمِ الفاعل ﴿كَٰذِبَةٍ﴾ لفظَ ﴿نَاصِيَةٍ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾؛ للدّلالة على اتّصاف تلك النّاصية بالكذبِ اتّصافًا مُستمرًّا ثابتًا، حتَّى إنَّه صار صفةً مُلازمةً لا تنفكُّ عنها ولا عن صاحبِها، ولذا قالَ الهرريّ: "وفيهِ من الجزالةِ ما ليسَ في قولك: (ناصيةٍ كاذبٍ خاطِئٍ)، كأنَّ الكافرَ بلغَ في الكذبِ قولًا والخطأ فِعلًا إلى حيثُ إنَّ كلًّا من الكذبِ والخطأ ظهرَ من ناصيتِهِ"[1]، وإنَّما وصفَ النّاصيةَ أوْ صاحبَها بالكذبِ؛ لتعليلِ الجَذْبِ والسّفعِ منها بشِدّةٍ وقوّةٍ حتَّى تُلقى في النّيران؛ كما أفادَ التَّوصيفُ التَّعليلَ وتنقيحَ المناط ليتأتَّى تعميمُ الحُكم؛ إذِ الحُكمُ يدورُ مع العِلّةِ وُجودًا وعَدَمًا؛ فكلَّما تحقّقتِ النّاصيةُ المتّصفةُ بالكذبِ، تحقّقَ السّفعُ بها والإلقاءُ في النّيران.

بقي أنَّ مادّة ﴿كَٰذِبَةٍ﴾ تدلُّ على كذبٍ بالأقوال؛ لأنَّ النّاصية وصاحبَها جَحَدا الهُدى والآياتِ البيّنات، والجحودُ القلبيُّ صدرَ على شكلِ أقوالٍ تكذبُ فيها وهي تعلَمُ الحقّ لكنَّها تُبطِلُهُ بأقوالِها الكاذبة، ولم يقلِ النَّظمُ: (مُكذّبة)؛ لاستلزامِ ﴿كَٰذِبَةٍ﴾ أنَّها مُكذِّبة معَ الحُكمِ على تكذيبِها بأنّه كاذبٌ.

دلالةُ النّعتِ باسمِ الفاعلِ ﴿خَاطِئَةٍ﴾:

الطُّغيان جمعٌ بينَ الإنكارِ للحقِّ وأفعالِ البُطلان

نعتَ النَّظمُ الكريمُ بصيغةِ اسمِ الفاعل ﴿خَاطِئَةٍ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾؛ للدّلالة على اتّصاف النّاصية وصاحبِها بالخطأِ اتّصافًا لازمًا مُستمرًّا لا ينفكُّ عنه، وكأنَّ الخطأ صارَ جُزءًا من حقيقتِها، وإنَّما وصفَ النّاصيةَ بالخاطِئة؛ لتعليلِ الجَذبِ الشّديدِ منها وإلقائِها في النّار، بقي أنَّ مادّةَ الخطأ تدلُّ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 165، ومجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1971.

على مُمارسةٍ فعليّةٍ ناجمةٍ عن كَذبِها وتكذيبِها بالهُدى؛ وذلك الخطأُ تمثّلَ بالطُّغيان في التَّكذيبِ من خلالِ نَهيِها عن الصَّلاة، فقد جمعَتْ تلك النّاصيةُ وصاحبُها بين كذبٍ بالهُدى وخطأٍ بالصَّدِّ عن الصَّلاة، فيكون التَّوصيفُ بالنّعتين ﴿كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ ملحوظًا فيه قولُهُ المتقدّم: ﴿أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾؛ فالكذبُ للتَّكذيب، والخطأ للتَّولّي والإعراض، وإنَّما لم يقلِ النَّظمُ: (مُخطِئٌ) لما فرّقَ به الرّازيُّ بقوله: "والفَرْقُ بَيْنَ الخاطِئِ والمُخْطِئِ أنَّ الخاطِئَ مُعاقَبٌ مُؤاخَذٌ، والمُخْطِئَ غَيْرُ مُؤاخَذٍ"[1].

دلالةُ المَجازِ العقليّ أوِ الاستعارةِ المَكنيَّة في ﴿كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾:

توصيفُ العقلِ ومحلِّ الإدراك بما هو مِن أوصافِ أهلِ الهَلاك

أسندَ النَّظمُ الكريمُ وصفَي اسمِ الفاعلِ في قولِهِ تعالى: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ لضميرِ (النّاصية) إسنادًا مَجازيًّا؛ علاقتُهُ الآليّةُ أوِ السّببيّةُ؛ إذِ النّاصيةُ ومُقدَّمُ الرَّأسِ محلُّ الإدراكِ والعقلِ والتَّفكيرِ، فهو سببٌ لاتّصافِ النَّفسِ المُدركةِ بالضَّلال وعدمِ الرَّشاد، فكان ذلك العقلُ مُرشِدًا إلى الكذبِ والضَّلال والإعراضِ والصَّدِّ عن الصَّلاة؛ فأُسندَ الكذبُ والضَّلال إليهِ؛ لأنَّه السّببُ لاتّصافِ النَّفس وصاحبِ النّاصيةِ بالكذب والخطأ، والغرضُ من التَّجوُّزِ بيانُ سببِ اتّصافِ نفسِ صاحبِ النّاصيةِ بالوصفَين، وهو أنَّ عقلَه وإدراكَهُ الكامنَ في ناصيتِهِ عرفَ الحقَّ لكنّهُ جحدَهُ وأبطلَهُ.

قال ابن عاشور: "وَوَصْفُ النّاصيَةِ بالكاذِبَةِ والخاطِئَةِ مَجازٌ عَقْليٌّ، والمُرادُ: كاذِبٌ صاحِبُها، خاطِئٌ صاحِبُها، أي: آثِمٌ، ومُحَسِّنُ هَذا المَجازِ أنَّ فيهِ تَخْييلًا بأنَّ الكَذِب والخطأ باديانِ مِنْ ناصيَتِهِ، فكانَتِ النّاصيَةُ جديرةً بالسَّفع"[2]، فوجهُ المُبالَغَةِ: "هوَ أنّه يفيدُ أنَّ كذبَ صاحبِها وخطأها بلغَ إلَى النّهاية، بحَيْثُ سرى إلَى النّاصيةِ،

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 225.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 450.

فكانت كاذبةً خاطئةً"[1]، ويحتملُ أنْ يكون استعارةً مكنيّةً من خلال تشبيهِ النّاصيةِ ضميرًا بنفسٍ قابلةٍ للاتّصافِ بالكذب والضَّلال، ثمَّ حذفَ المشبّهَ به وأبقَى المشبَّه على سبيلِ الاستعارة المكنيَّة، وأبقَى الكذبَ والخطأ رَمْزًا على ذلك التَّشبيهِ، وتخييلًا في إسنادِهِ لضميرِ المشبَّه، والغرضُ من توصيفِ محلِّ الإدراكِ (النّاصية) بالكذبِ والضَّلال المبالغةُ في هيمنةِ الجُحود على قلبِ الطّاغية حتَّى إنَّ تفكيرَهُ امتلأ بالوصفين؛ فلم يعُدْ قادرًا على التّمييز.

قال المصطفويّ: "ووصفُ النّاصيةِ بالكاذبةِ والخاطِئة يدلّ على أهمّيَّتِها في وجودِ الإنسان، فكأنّه هو النّاصيةُ، وأنّ حقيقةَ الإنسان عبارةٌ عنِ النّاصيةِ ظاهرِها وباطنِها، فإنّ مركزَ الإدراك والتَّفكُّرِ هو في بطنِ النّاصية"[2].

دلالةُ تَرْكِ العطفِ في ﴿كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾:

تحقيقُ الاستقلالِ دالٌّ على عِظَمِ الطُّغيانِ في الأقوالِ والأفعال

ترَكَ النَّظم الكريم العطفَ في قولِهِ تعالى: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ فلم يقلْ: (كاذبةٍ وخاطئةٍ)؛ للدّلالةِ على استقلالِ كلٍّ من الوصفين عنِ الآخر، وأنّ الطُّغيان وقعَ في كلٍّ من القولِ والفعلِ على سبيلِ الاستقلال، قال القونويّ: "وتركَ العطفَ؛ تنبيهًا عَلَى أنَّ كلَّ واحدٍ منهما صفةٌ ذميمةٌ عَلَى حيالِها غيرُ تابعٍ"[3]؛ فهو بالتَّكذيبِ وصلَ إلى أعلى حدودِ التَّجاوُزِ، فجمعَ بينَ التَّكذيبِ والتَّولّي، وفي الخطإِ والضَّلال بالغَ حتَّى نهى المصلّي عنِ الصَّلاة.

سرُّ الجمعِ والتّرتيبِ بينَ الوَصفين ﴿كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾:

أعلى دَرجاتِ الطُّغيانِ التَّكذيبُ والبُهتان

جمعَ النَّظمُ الكريم بينَ وصفين للنّاصيةِ في قولِهِ تعالى: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾؛ للدّلالة على أنَّ نفسَ الطّاغيةِ قد جمعَتْ بينَ

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 363.
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 12/ 144.
(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 363.

(الكذبِ) في الأقوال، و(الخَطَأ) في الأفعال، ولذا رجَّح القونويّ دلالةَ (التَّقابُلِ) على دلالةِ العمومِ والخُصوص في قوله: "والكذبُ هوَ الحُكمُ غيرُ المُطابقِ للواقعِ، والخطأُ الفعْلُ بغيرِ عَمْدٍ، أوِ المُراد ضِدُّ الصّواب؛ كما يقالُ للمعصيةِ خطيئةٌ، وكلاهُما مُحتملانِ هنا، والتَّقابلُ ظاهرٌ، أمّا الأوّل: فظاهرٌ، وأمّا الثّاني: فلأنَّه يَعُمُّ الفعْل والقَوْلَ بخلافِ الكذبِ؛ فإنّه مختصٌّ بالقَوْلِ. قدّمَ الكذبَ؛ لأنَّه أقبحُ"[1].

سرُّ التَّعبيرِ بـ(الفاءِ) والغرضُ منها:

أهلُ الطُّغيانِ لا يَنفعُهُم الأنصارُ والأعوان

عبّرَ النَّظمُ الكريم بـ(الفاءِ) في قولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾؛ للدّلالة بها على التّفريعِ والتَّعقيبِ للأمرِ بالدُّعاءِ على أخذِهِ بالنّاصية[2]، إذ نجمَ من الوعيدِ بالجذبِ له بقوّةٍ من ناصيتِهِ احتمالُ أنَّ هنالك أنصارًا وأعوانًا ينصرونَهُ من عِقاب اللّه وتهديدِهِ، ففرّع آمرًا بدعوةِ أولئك الأنصارِ؛ ليتحقّق له أن لا ناصرَ لهُ من غضبِ اللّه؛ وسيَرى بأمِّ عينيهِ أنَّ الزّبانية تأخذُهُ وتدفعُهُ في النّار بمُجرّد دُعائِها؛ إذِ (الفاءُ) تُفيدُ المُسارعة والمُبادرة، قال الرّازيّ: "(الفاءُ) في قَوْلِهِ: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ تَدُلُّ عَلَى المُعْجِزِ؛ لِأَنَّ هَذا يَكونُ تَحْريضًا لِلْكافِرِ عَلَى دَعْوَةِ ناديهِ وقَوْمِهِ، ومَتَى فعَلَ الكافِرُ ذَلِكَ تَرَتَّبَ عَلَيْهِ دَعْوَةُ الزَّبانيَةِ، فلَمّا لَمْ يَجْتَرِئِ الكافِرُ عَلَى ذَلِكَ، دَلَّ عَلَى ظُهورِ مُعْجِزَةِ الرَّسولِ ﷺ"[3].

نُكْتَةُ التَّعبيرِ باللّام في ﴿فَلْيَدْعُ﴾:

تحدّي أهلِ الطُّغيانِ بتعجيزِهِم بالبُرهان

عبّرَ النَّظمُ الكريمُ بـ(اللّام) الجازمةِ الدّاخلة على الفعلِ المُضارع في قولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾؛ للدّلالة بها على الأمرِ غير الحقيقيِّ؛ لأنَّ هذا الطّاغيةَ تحدَّى النَّبيَّ ﷺ بأنصارِهِ وأعوانِهِ،

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 363.
(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 363.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 226.

فأرادَ النَّظم تعجيزَهُ وإظهارَ عدمِ قُدرته على تنفيذِ ذلك الأمر؛ إذ لو دعاهُم لكانت الزّبانيةُ تأخذُهُ أمامَ أنظارِ أهلِ ناديهِ.

قال ابن عاشور: "وَ(لامُ الأمْرِ) في ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ للتَّعْجيزِ؛ لأنَّ أبا جَهْلٍ هَدَّدَ النَّبيءَ ﷺ بكَثْرَةِ أنْصارِهِ وهُمْ أهْلُ ناديهِ، فرَدَّ اللّه عَلَيْهِ بأنَّ أمْرَهُ بدَعْوَةِ ناديهِ؛ فإنَّهُ إنْ دَعاهُمْ ليَسْطوا عَلَى النَّبيءِ ﷺ دَعا اللّه مَلائِكَةً فأهْلَكوهُ، وهَذِهِ الآيَةُ مُعْجِزَةٌ خاصَّةٌ مِن مُعْجِزاتِ القُرْآنِ؛ فإنَّهُ تَحَدَّى أبا جَهْلٍ بهَذا، وقَدْ سَمِعَ أبو جَهْلٍ القُرْآنَ وسَمِعَهُ أنْصارُهُ، فلَمْ يُقْدِمْ أحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى السَّطْوِ على الرَّسولِ ﷺ، مَعَ أنَّ الكَلامَ يُلْهِبُ حَمِيَّتَهُ"[1]، أي: "لا يُقَدِّرُهُ اللّه عَلَى ذَلِكَ، لَوْ دَعا ناديَهُ لَأخَذَتْهُ المَلائِكَةُ عيانًا"[2]، كما يدلُّ الأمرُ أيضًا معَ التَّعجيز على التَّهكُّم والتَّوبيخ[3].

بقي أنّنا نلحظُ في استعمالِ الفعلِ منقوصَ (اللّام) مَجزومًا دلالةَ السُّرعةِ في الدَّعوة؛ وذلك مناسِبٌ لسياقِ التّحدّي وإظهارِ عدمِ القُدرة على التَّنفيذ؛ إذ بمُجرّدِ الدَّعوة السَّريعة يواجِهُ الزَّبانية.

دلالةُ فعلِ (الدَّعوة) مادّةً وصيغةً:

دعـــوةُ أهـــلِ الطُّغيان تواجَهُ بـــالـــعَـــذابِ والهَوان

عبَّر النَّظمُ الكريمُ بالفعلِ المضارعِ المُسندِ للغائبِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ الدّالِّ على الأمر؛ للدّلالةِ على طلبِ دعوةِ أنصارِهِ على سبيلِ الاستمرارِ المتجدِّد؛ لإظهارِ عَجزِهِ الدّائم وعدمِ قدرتِهِ المستمرَّة على تنفيذِ ذلك التَّهديد؛ وعدلَ عن الأمرِ بالصّيغة (ادعُ)؛ لعدمِ إرادةِ تكريمِهِ بالخطاب، فجعلَهُ غائبًا إظهارًا لضعفِهِ وهوانِهِ وقُصورِ إدراكِهِ وسوءِ غَفلتِهِ، كما تدلُّ مادّةُ الدُّعاء على النِّداء لتنفيذِ حاجةٍ أوْ عرضِ فِكرة؛ فهو عاجزٌ عن عرضِ فِكرته أوِ الإعلامِ بحاجتِهِ؛ إذ بمُجرَّدِ الدُّعاء للأنصارِ يُبادرهُ عذابُ الهَوان.

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 452.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 511.
(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 363.

دقّةُ اختيارِ لفظِ (النّادي):

المُـنـاسـبـةُ والانتقال تقتضي التَّلازُمَ في الحال

اختارَ النَّظمُ الكريم لفظَ (النّادي) في قولِه تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾؛ للدّلالة على نداءِ الأنصارِ والأعوانِ الَّذين يحلّونَ في النّادي، فلا بدَّ أنْ يكونَ بين المعنى الحقيقيِّ والمجازيِّ مِن مُناسبةٍ لانتقالِ الذّهن من المَعنى الأصليِّ إلى المجازيِّ بيُسرٍ وسُهولةٍ، فعبَّرَ بلفظِ (النّادي) دونَ (المَجلس أو المَسمَر) مثلًا؛ لأنَّ: "المُرادُ مِنَ النّادي أهْلُ النّادي، ولا يُسَمَّى المَكانُ ناديًا حَتَّى يَكونَ فيه أهْلُهُ، وسُمّيَ ناديًا؛ لِأنَّ القَوْمَ يَندّونَ إلَيْهِ نَدًّا ونَدْوَةً، ومِنْهُ دارُ النَّدْوَةِ بمَكَّةَ، وكانوا يَجْتَمِعونَ فيها لِلتَّشاوُرِ"[1]، فاختيرَ اللَّفظُ المُشْعِرُ بتلازمٍ ذِهنيٍّ وعُرفيٍّ للانتقالِ من المكان إلى أهلِه، مع إعطاءِ اللّفظ بُعْدًا اجتماعيًّا؛ لما يتضمّنهُ من اجتماعٍ وآصرةٍ وترابُط، وقيلَ: "سُمّيَ ناديًا؛ لِأنَّهُ مَجْلِسُ النَّدَى والجودِ، ذُكِرَ ذَلِكَ عَلَى سَبيلِ التَّهَكُّمِ، أي: اجْمَعْ أهْلَ الكَرَمِ والدِّفاعِ في زَعْمِكَ ليَنْصُروكَ"[2].

وفرّقَ ابنُ عاشور بينَ النّادي ومحلِّ السّمَر بقوله: "والنّادي: اسْمٌ لِلْمَكانِ الَّذي يَجْتَمِعُ فيهِ القَوْمُ، يُقالُ: نَدا القَوْمِ نَدْوًا، إذْ اجْتَمَعوا، والنَّدْوَةُ (بِفَتْحِ النّونِ) الجَماعَةُ، ويُقالُ: نادٍ ونَدِيٌّ، ولا يُطْلَقُ هَذا الاسْمُ عَلَى المَكانِ إلّا إذا كانَ القَوْمُ مُجْتَمِعينَ فيهِ، فإذا تَفَرَّقوا عَنْهُ فلَيْسَ بنادٍ، ويُقالُ النّادي لِمَجْلِسِ القَوْمِ نَهارًا، فأمّا مَجْلِسُهُمْ في اللَّيْلِ فيُسَمَّى المُسامَرَ، قال تعالى: ﴿سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ۝٦٧﴾ [المُؤْمِنون: 67]، ويُطْلَقُ النّادي عَلَى الَّذينَ يَنْتَدونَ فيهِ"[3].

نُكْتةُ التّعبيرِ بالمَجازِ التَّعليقيِّ في ﴿نَادِيَهُۥ﴾:

تعجيزُ طُغاةِ البَشَرِ بعدمِ النُّصرةِ ولَو بالحَجَر

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بأسلوبِ المَجاز التَّعليقيِّ في قولِه تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾؛ إذِ النّادي هو المكانُ الّذي يجتمعُ فيه القومُ

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 226.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 226.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 451.

للتَّشاوُر، وتنشأُ بينهم علاقاتٌ قويّةٌ وروابطُ متينةٌ؛ فهُم بمثابةِ أهلِ الحلِّ والعقد الّذين يواجهونَ المشكلاتِ ويَسعَونَ في حلِّها، فهم أشبهُ ما يكون بتنظيم حكوميٍّ مُصغَّر يجتمعُ فيه الوُجهاء، وتعليقُ فعلِ الدُّعاء به يشيرُ إلى مجازٍ في التَّعليقِ علاقتُهُ المحلّيَّة؛ إذِ الدُّعاء بالنُّصرة لا يكونُ للمكان، بل لمَن يَحلُّ في المكان، والغرضُ من التَّجوُّزِ في التَّعليق المُبالغة؛ حتَّى إنَّه ينادي المكانَ لينصُرَه، ولكن هيهات أنْ ينفعَهُ بشرٌ أوْ حجَرٌ.

ورأى القونويّ أنَّ هذا مجازٌ حذفيٌّ أوْ مُرسَلٌ بقوله: "(أهلَ ناديهِ) بتقديرِ المُضافِ أو مَجازٌ مُرْسَلٌ بذِكرِ (النّاديه) وإرادةِ (أهلها) بعلاقةِ الحُلول الجواريّ"[1].

ورأى ابنُ عاشور أنّه مجازٌ حذفيٌّ بقولِه: "وَإطْلاقُ النّادي عَلَى أهْلِهِ نَظيرُ إطْلاقِ القَرْيَةِ عَلَى أهْلِها"[2]، ولا يخفى أنَّ التَّوجيهَ للمجازِ المرسَل بعدَ التَّركيبِ قد يؤوّلُ إلى تعليقٍ بما لا يكونُ له أصلًا، ويكونُ تعليقُ قرينةِ التَّجوُّز دالًّا على مجازٍ إسناديّ[3]، والأدقُّ مجازٌ تعليقيّ؛ لأنَّ الإسنادَ يكونُ في العُمَد، والتَّعليقُ يكونُ في الفَضْلات.

دلالةُ الإضافةِ في ﴿نَادِيَهُۥ﴾:

أضافَ النَّظمُ الكريم لفظَ (النّادي) إلى ضميرِ الغائب في قولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾؛ للدّلالة بالإضافة (اللّاميّة) على التَّملُّكِ لزِمام الأمور في ذلك النّادي، وذلك التَّملُّكُ يفيدُ أنَّه رئيسُ ذلك المكان وموجِّهُهُ والمُسيطِرُ فيه، قال ابنُ عاشور: "وَإضافَةُ (النّادي) إلَى ضَميرِهِ؛ لِأنَّهُ رَئيسُهُمْ ويَجْتَمِعونَ إلَيْهِ"[4]، ومن ثمَّ فإنَّ موجبات الرّئاسة أنْ يأمُرَ فيُطاع، وأن يستجيب له السّامعونَ لدُعائه، وفي

مِـن مُقتضيات الـرّئـيـس الاستجابةُ لهُ بلا تَنفيس

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 363.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 451.
(3) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1971.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 452.

ذلك كمالُ التَّحدّي بأن يدعوَ القومَ لإيذاءِ النَّبيِّ الكريم ﷺ، لكنّهُ لم يفعل؛ لإدراكِهِ أنَّ هنالك صدقًا في كلامِ النَّبيِّ ﷺ أنّ اللّه يُهلكُهُ من ساعتِهِ لو دعاهُم وأجابوهُ.

نُكْتةُ الفصلِ في جملةِ ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾:

العقابُ المُنكي بعدَ دعوةِ أهلِ النّادي

فصلَ النَّظمُ الكريم قولَهُ تعالى: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ عمّا قبلَهُ؛ إمّا لكونِهِ استئنافًا ابتدائيًّا دالًّا على تعليلِ الأمرِ بالدُّعاء، والتَّقديرُ حينَئذٍ: (اُدْعُ ناديَك لأنّنا سَنَدعو الزّبانية)، قال القونويُّ: "وهذه الجُمْلَة كالتَّعليلِ للأمرِ بالدُّعاء؛ فهو اسْتِئْنافٌ يَجري مُجرى التَّعليل"[1] وحينَئذٍ يكونُ الحذفِ للواوِ في ﴿سَنَدْعُ﴾ للتَّخفيف، أوْ لكونِهِ جَوابًا مُسبَّبًا عنِ الأمرِ بالدُّعاء، فهو مَجزومٌ بجوابِ الأمرِ في ﴿فَلْيَدْعُ﴾. قال ابن عاشور: "جَوابُ الأمْرِ التَّعْجيزيِّ، أي: فإنْ دَعا ناديَهُ دَعَوْنا لَهُمُ الزَّبانيَةَ؛ ففِعْلُ ﴿سَنَدْعُ﴾ مَجْزومٌ في جَوابِ الأمْرِ، ولِذَلِكَ كُتِبَ في المُصْحَفِ بدونِ (واوٍ)"[2].

والَّذي يتبيّنُ أنَّ المانعَ من كونِهِ جوابًا للطّلب (السّينُ) الدّالّةُ على الاستئناف، فهو وإنْ كان مُتسبِّبًا عمّا قبلَه، لكنَّه ليس مَجزومًا به، ولذا قالَ: "وَكُتِبَ ﴿سَنَدْعُ﴾ في المُصْحَفِ بدونِ واوٍ بَعْدَ العَيْنِ؛ مُراعاةً لِحالَةِ الوَصْلِ؛ لأنَّها لَيْسَتْ مَحَلَّ وقْفٍ ولا فاصِلَة"[3]، ومن ثمَّ فهو استئنافٌ مُترتِّبٌ عمّا قبلَهُ، قال ابنُ عطيّة: "وحَذْفُ (الواو) من ﴿سَنَدْعُ﴾ في خطِّ المصحف؛ اختصارًا وتخفيفًا، والمعنى: سَنَدْعُ الزَّبانيَةَ لعذاب هذا الَّذي يدعو ناديَهُ"[4].

نُكْتةُ التَّعبيرِ بـ(السّين) في ﴿سَنَدْعُ﴾:

تحقيقُ الفِعلِ للرَّدِّ على الطّاغيةِ بالمِثْل

عبّرَ النَّظمُ الكريم بحرفِ (السّين) في قولِهِ تعالى: ﴿سَنَدْعُ

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 364.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 452.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 453.
(4) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 5/ 503.

﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾؛ للدّلالة على التَّوكيدِ والتّحقيق، فليستِ (السّينُ) للاستقبال المُفيدِ لاحتمالِ الوقوع، بل لثبيتِ الوقوع وتقويتِه. قال الرّازيُّ: "وهذه السّينُ ليستْ للشَّكِّ؛ فإن (عَسَى) مِنَ الله واجِبُ الوُقوعِ، وخُصوصًا عِنْدَ بشارَةِ الرَّسولِ ﷺ بأن يَنْتَقِمَ لَهُ مِنْ عَدوِّهِ"[1].

سرُّ حذفِ (الواوِ) في رَسْمِ ﴿سَنَدْعُ﴾:

سُرعةُ الإهلاك للطّاغيةِ الكذّاب

حذفَ النَّظمُ الكريم (الواو) كتابةً في قولِه تعالى: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾؛ للدّلالة على سُرعةِ دَعوةِ الزَّبانية للتَّعذيب والإهلاك عندَ دعوةِ الطّاغية أهلَ ناديه؛ لإيذاءِ رسولِ الله ﷺ؛ إذِ الاقتطاعُ في اللَّفظ بسببِ التقاءِ السّاكنين مع الاقتطاعِ الكتابيّ يُفيدُ سرعةَ تحقُّقِ الفعلِ، وليكونُ اللّفظ مُنسجِمًا ومشاكِلًا بحذفِ (الواو) لفظًا وكتابةً منهُ لقولِه: ﴿فَلْيَدْعُ﴾.

قال الهرريّ: "اجتمعَتِ المصاحفُ العثمانيَّةُ على حذفِ (الواو) من ﴿سَنَدْعُ﴾ خطًّا، ولا موجِبَ للحذف لفظًا من القواعدِ العربيَّة، ولعلَّه للمُشاكلة معَ ﴿فَلْيَدْعُ﴾ أوْ للتّشبيهِ بالأمر في أنَّ الدُّعاء أمرٌ لا بدَّ منه"[2]، وعلّلَ ابنُ خالوَيهِ الحذفَ بقولِه: "والعِلّةُ ما أنباتُكَ من بنائِهم الخطَّ على اللَّفظ"[3].

دلالةُ التَّقابُلِ بين فعلَي الغائبِ والمتكلِّم ﴿فَلْيَدْعُ﴾ و﴿سَنَدْعُ﴾:

الطّاغيةُ المُهان يَتضاءَلُ أمامَ الجبّار الدَّيّان

قابلَ النَّظمُ الكريم بينَ فعلَي (يدعُ وندعُ) في قولِه تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾؛ فعبّرَ عنِ الأوّلِ بأسلوبِ المُفرد الغائب، وعبَّر عن الثّاني بأسلوبِ المتكلِّم المُعظِّم لنفسه؛ للدّلالةِ على المُباينة التّامَّة بينَ الدَّعوتين؛ فالأولى دعوةُ ضعيفٍ مُستصرِخٍ للنُّصرة مُستنجِد للانتصار، والثّانية دعوةُ غالبٍ قويٍّ قادرٍ، لا يُعجِزُهُ شيءٌ.

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 226.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 166.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 167.

دلالةُ الكِناية في ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾:

مِن لَـوازِمِ دَعوةِ الزَّبانية الإهلاكُ في الهاوية

كنَّى النَّظمُ القرآنيُّ بدعوةِ الزَّبانيةِ في قولِهِ تعالى: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ عن الإلقاءِ في النّار والإهلاكِ المُهين في الهاوية؛ إذ يَلزمُ من دَعوة الزَّبانية أنّهم يَزبِنوه إلى سَواءِ الجَحيم، والغَرضُ من التَّكنيةِ بيانُ ضعفِ أنصاره وأعوانِه - بمقارنتِهم بزبانيةِ العذاب ومُقابلتِهم بهم - إنْ دعاهُم إلى إيذاءِ الرَّسول ﷺ، وهَوانِهم في نجدتِهِ وعدمِ قدرتهم على نُصرتِهِ ودفعِ الضُّرّ عنهُ.

دلالةُ التّعريفِ بـ(أل) في ﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾:

مُعذِّبو الطُّغاة أشِدّاءُ عُتاة

عرّفَ النَّظمُ الكريم لفظَ ﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾؛ للدّلالة على الجنسِ المُفيدِ للاستغراقِ، أي: جميعَ أفرادِ الزّبانية من الملائكةِ الغِلاظ الشِّداد[1]، كما ينبئُ عنهُ لفظُ (الزّبن) والتَّعريفُ بـ(أل) الكماليَّة.

قال ابنُ عاشور: "وَهَذا الاسْمُ مُشْتَقٌّ مِنَ (الزَّبْنِ) وهوَ الدَّفْعُ بشِدَّةٍ؛ فالزَّبانيَةُ الَّذينَ يَزْبِنونَ النّاسَ، أي: يَدْفَعونَهُمْ بشِدَّةٍ، والمُرادُ بهِمْ مَلائِكَةُ العَذابِ، ويُطْلَقُ الزَّبانيَةُ عَلَى أعْوانِ الشُّرْطَةِ"[2]، ويستفادُ مِن كونِهم أعوانَ الشُّرطةِ أنَّ النَّبيَّ ﷺ محميٌّ من الأذى، وأنَّ هنالك ملائكةً تحميهِ منَ الإيذاء، كما أنَّ الشُّرطةَ وأعوانَهم يَحمونَ النّاس من الإيذاءِ والاعتداء.

بقي أنَّ هنالك تناسُبًا بين (الزَّبانية والسّفع من النّاصية)؛ إذِ الزَّبانية هم الَّذين يدفعونَ النّاسَ بقوّةٍ وشدّة، فيكونُ المَسفوعُ بناصيتِهِ مَدفوعًا بقوّةٍ من مُقدَّمِ رأسِهِ.

نُكتَةُ الجمعيَّة في ﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾:

رَدْعُ المُجرمين بكَثرةِ المُعذِّبين

عبَّر النَّظمُ الكريم عن ملائكةِ العذاب في الآيةِ بلفظِ الجَمْع في

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 226.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 452.

قولِه تعالى: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾؛ للدّلالة على كثرةِ ملائكة العذاب، وأنَّهم لا يُقارَنون بـ(النّادي) المذكورِ مُفردًا في قولِه: ﴿فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ﴾، وسواءٌ كانَ اللّفظ جمعًا له مفردٌ من لفظِه، أو اسمَ جمعٍ لا مفردَ له من لفظِه، فإنَّه دالٌّ على القوَّة والكثرة، قال ابنُ عاشور: "والزَّبانيَةُ (بِفَتْحِ الزّاي وتَخْفيفِ التَّحْتيَّةِ) جَمْعُ زَبّاني (بِفَتْحِ الزّاي وبِتَحْتيَّةٍ مُشَدَّدَةٍ)، أوْ جَمْعُ زِبْنيَةٍ (بِكَسْرِ الزّاي فموَحِّدَةٍ ساكِنَةٍ فنونٌ مَكْسورَةٌ فتَحْتيَّةٌ مُخَفَّفَةٌ)، أوْ جَمْعُ زِبْنيٍّ (بِكَسْرٍ فسُكونٍ فتَحْتيَّةٍ مُشَدَّدَةٍ)، وقيلَ: هوَ اسْمُ جَمْعٍ لا واحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، مِثْلُ (أبابيلَ وعَباديدَ)"[1].

دلالةُ التَّقابلِ بينَ ﴿نَادِيَهُۥ﴾ و﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾:

عَـجْـزُ الـطُّـغـاة أمـــامَ الـخـالـقِ للأخيارِ والبُغاة

قابلَ النَّظمُ الكريم بينَ كلٍّ من دعوةِ الطّاغية لـ﴿نَادِيَهُۥ﴾ ودعوةِ اللهِ لـ﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ ۝١٧ سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾؛ إذ أضافَ أهلَ النّادي إلى الطّاغية، ولم يُضِفِ الزّبانيةَ إلى ذاتِه الجليلة، بل عرَّفَهم بـ(أل)؛ للدّلالة على المحدوديَّة في أهلِ ناديه، والكثرة الكاثرةِ في جانبِ الزَّبانية، كما أفادَ العدولُ من أهلِ النّادي إلى النّادي أنَّه يُنادي جَمادًا لا يَستطيعون نصرَهُ ولا تأييدَه، وأمّا الزَّبانية فهم مُنقادونَ مُطيعونَ ﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ۝٦﴾ [التَّحريم: 6]، كما أنَّ أهلَ النّادي وظيفتُهم ليست النُّصرةَ والغَوث، بخلافِ الزَّبانية الَّذين وظيفتُهم الدَّفعُ والتَّعذيبُ والإهلاك، ونلحظُ في الزَّبانية الدَّفعَ بقوّة[2] بقصدِ التَّفريقِ، وفي (النّادي) معنى الاجتماع، فيكون بينهُما طباقٌ خفيٌّ.

دلالة الاستعارة التَّصريحيَّة في ﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾:

تشبيهُ الملائكةِ بالشُّرطة دالٌّ عـلى مُـخـالـفـةِ هذه الطُّغمة

استعارَ النَّظمُ الكريم لفظَ ﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾؛ إذ شبّهَ ملائكةَ العذاب الَّذين يدفعونَ الظّالمين إلى

(1) الطّيبي، فتوح الغيب: 16/ 520، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 452.
(2) مجمع البحوث، التَّفسير الوسيط: 10/ 1971.

النّار، ويُفرِّقونَ جموعَهُم بالشُّرطة وأعوانِ الأمير الّذين يُسمَّونَ بالزَّبانية[1]، ثمَّ حذفَ المشبَّه وأبقى المشبَّه به على سبيلِ الاستعارة التَّصريحيَّة، والغرضُ من الاستعارة بيانُ شدّةِ شوكةِ هؤلاءِ الملائكة بما يُعرَفُ من شدَّة الشُّرطة معَ المُتهاونينَ في القانون أوِ المُسيئينَ للنّاس، كما أنَّ: "العربَ تُطلِقُ هذا الاسمَ على مَنِ اشتدَّ بَطْشُهُ"[2].

نُكتةُ الفصلِ في ﴿كَلَّا﴾:

إنكارُ عونِ المُساعِدين لما توعَّدَ به المَولى الطّاغين

فصلَ النَّظمُ الكريمُ قولَه تعالى: ﴿كَلَّا﴾ عمّا قبله؛ إمّا لكونِهِ مُنزَّلًا ممّا قبله منزلةَ التَّوكيد؛ إذِ الرَّدعُ السّابقُ للنّاهي عن الصَّلاة بأن لم يتوقّفْ فإنَّه سيُعذّب، ثمَّ أكّدَه بزجرٍ وردعٍ عن توهُّمِه بأنَّ دعوتَه لناديه نافعةٌ له، أوْ لكونِهِ استئنافًا ابتدائيًّا اشتملَ على بيانِ عدمِ طاعةِ هذا النّاهي عنِ الصَّلاة، بالأمرِ بالسُّجود للّه والاقترابِ من جَلاله.

دلالةُ تكرارِ حرفِ الرَّدْعِ ﴿كَلَّا﴾:

تكرارُ الرَّدعِ والزَّجرِ لتَركِ البَطَرِ والكِبَرِ

كرّرَ النَّظمُ الكريم ﴿كَلَّا﴾ للمرّةِ الثّالثة في قولِهِ: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾؛ للدّلالةِ على توكيدِ الإنكارِ والإبطالِ معَ الرّدعِ والانزجار، فقد "بالغَ في زجرِ الكافر عن صلفِهِ وكِبريائه، ونَفْيِ قُدرتِهِ على ما تهدَّدَ به، فقال: ﴿كَلَّا﴾ ردعٌ بعدَ ردعٍ للنّاهي المذكور، وزجرٌ له إثرَ زجرٍ، فهو مُتّصلٌ بما قبلَه، ولذا جَعَلوا الوقفَ عليه وقفًا مطلقًا"[3]، وذلك الرّدعُ لتوهُّم نفعِ أهلِ النّادي الطّاغيةَ عند دعوتِهِ لهم لنُصرتِهِ ومُعاونتِهِ، وفي ذلك التِّكرارِ والتَّوكيد تحذيرٌ شديدٌ لكلِّ الطُّغاة بالعودةِ سَريعًا لجادّةِ الصَّواب.

قالَ ابنُ عاشور: "و(كَلّا) رَدْعٌ لِإبْطالِ ما تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ: ﴿فَلْيَدْعُ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 167.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 166.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 167.

نَادِيَهُۥ﴾، أي: ولَيْسَ بفاعِلٍ، وهَذا تَوكيدٌ لِلتَّحَدّي والتَّعْجيزِ"[1]، ويُحْتَمَلُ أنْ يكونَ الرّدعُ والزّجرُ إلى أنَّه: "لَنْ يَنالَ ما يَتَمَنَّى مِنْ طاعَتِكَ لَهُ حينَ نَهاكَ عَنِ الصَّلاةِ، وقيلَ مَعْناهُ: ألا لا تُطِعْهُ"[2]، فتكونُ ﴿كَلَّآ﴾ استفتاحيَّةً، وتدلُّ على معنى (حقًّا)، ولكنَّ دلالةَ الرّدع والزّجر ظاهرةٌ.

دلالةُ الفَذْلَكةِ في ﴿لَا تُطِعْهُ﴾:

زُبدةُ الكلام بالاستمرارِ على المَنهج على الدَّوام

عبّرَ النَّظمُ الكريم بأسلوبِ الفَذلكة[3] في قولِهِ تعالى: ﴿لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب۩﴾؛ للدّلالة بها على حاصلِ الكلام ومُجمَلِه، إذ بعدَ أنْ كلَّفَ المولى الجليل نبيَّهُ الكريم ﷺ بقراءةِ ما ينزلُ عليه من القرآن الحكيم، وزجرَ النّاهيَ عن الصَّلاة لمَنعِهِ وصولَ آي القرآن إلى السّامعين، جاءتِ النَّتيجةُ الّتي تُبيِّنُ ملخّصَ الكلام وحاصلَه بالنَّهي عن طاعتِهِ، والاستمرارِ بالصَّلاة في المسجدِ الحرام، وعدمِ خَشيتِهِ في تبليغِ ما أنزلَهُ اللّه عليه، ومؤدّاه الاستمرارُ على المنهج، وعدمُ الالتفات للصّادّينَ الطُّغاةِ عنه.

دلالةُ ﴿لَا﴾ والغرضُ منها:

تهييجُ الحميَّة للدّلالة على صحَّة القضيَّة

عبّر النَّظمُ الكريم بـ﴿لَا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾؛ للدّلالة على النّهي عن طاعتِه، وليس المرادُ منه أنَّ النَّبيَّ ﷺ سيَعْمَدُ إلى طاعتِهِ، بل النّهيُ دالٌّ على الاستمرارِ على معصيتِهِ وعدمِ الاستجابةِ له، فهو تهييجُ قلبِ النَّبيِّ ﷺ على الاستمرارِ على ما هو عليه، وإلهابُ حميّتِه وحماسِهِ في مواجهةِ نَهيِهِ، ولذا قالَ الهرريّ: "لا تُطِعْ ذلك الكافرَ النّاهيَ لك عن الصَّلاة؛ أي: دُمْ على ما أنتَ عليهِ من مُعاصاةِ ذلك النّاهي الكاذبِ الخاطِئِ"[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 453.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 226.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 453.
(4) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 168.

دلالةُ فعلِ (الإطاعةِ) مادّةً وصيغةً:

مواجهةُ النّهي عن الصَّلاة بالطّاعةِ لله

عبّرَ النَّظمُ الكريم بفعلِ (الإطاعة) في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾؛ للدّلالة على الاستمرارِ التَّجدُّديِّ بتركِ طاعتِهِ، وعدم جعلِ الطّاعة الّتي هي الانقيادُ صائرةً إلى ذلك النّاهي المُتكبِّر، ولذا كان النَّهيُ عنِ الشّيءِ بمثابةِ الأمرِ بضدِّهِ، وهو جعلُ الانقياد لله تعالى وحدَهُ.

بقي أنَّ الطّاعة تدلُّ على الانقيادِ العمليِّ لأمرٍ أوْ نهيٍ من جهةِ استعلاء، فيكونُ النَّظم قد لاحظَ قولَهُ قبل: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾، لكنَّ النَّهيَ عن الصَّلاةِ أُريد بهِ التَّهديدُ والمنعُ منَ الصَّلاة، فيكونُ النّهيُ عن طاعتِهِ بمعنى عدمِ الرُّضوخِ لتهديداتِهِ ومَنعِهِ وصدِّه عن سبيل الله.

دلالةُ المَجازِ المُرسَلِ في ﴿لَا تُطِعْهُ﴾:

عاقبةُ الخَشية والحذَر الطّاعةُ للطّاغيةِ الأشَرّ

عبّرَ النَّظمُ الكريم بالنّهي عن الطّاعة في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾؛ للدّلالة على النّهي عنِ الحذر من خشيةِ ذلك النّاهي، فيكونُ مَجازًا مُرسَلًا من ذكرِ المسبّب وإرادةِ السّبب، قال ابنُ عاشور: "وَأُطْلِقَتِ الطّاعَةُ عَلَى الحَذَرِ الباعِثِ عَلَى الطّاعَةِ عَلَى طَرِيقِ المَجازِ المُرْسَلِ، والمَعْنَى: لا تَخَفْهُ ولا تَحْذَرْهُ؛ فإنَّهُ لا يَضُرُّكَ"[1]؛ إذِ الخشيةُ والحذرُ من الطّاغية يقودانِ إلى الطّاعة له، وإنّما لم يقُلِ النَّظمُ: (لا تخشَ أو لا تَحذَرْ)؛ لأنَّ الغرض من النَّهي عنهما عدمُ الطّاعة، فذَكرَ النَّتيجةَ النِّهائيّةَ للخشيةِ والحذَر؛ وفي ذلك درسٌ للدُّعاة بعدمِ الخشية من غيرِ الله تعالى، والاستمرارِ على الحذَرِ منه تعالى وحدَهُ، وقالَ الرّازيُّ: "لْيَقِلَّ فِكْرُكَ في هَذا العَدوِّ؛ فإنَّ الله مُقَوّيكَ وناصِرُكَ"[2].

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 453.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 226.

دلالةُ تعليقِ فعلِ (الإطاعة) بالضّميرِ الغائب:

تعليلُ النّهيِ الشّديدِ بالضّميرِ العائدِ إلى الطّاغيةِ العَنيد

علّقَ النَّظم الكريمُ فعل الإطاعةِ بالضَّمير الغائبِ في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾؛ حتَّى يعود لذلك الطّاغية بجميعِ صفاتِهِ وأحوالِهِ من النّهي عن الصَّلاة والتَّكذيبِ والتَّولّي عن الحقِّ، فيكون من قبيلِ تعليقِ الحُكمِ بما يدلُّ على العلّيَّة؛ أي: إنَّ سببَ النّهي عن الطّاعة والاستمرارِ في معصيتِهِ وعدمِ الحذَرِ منه أنَّه طاغيةٌ مُستبدٌّ مُتعجرِفٌ وسيُعذّبُ.

دلالةُ العطفِ بـ(الواوِ) في ﴿وَٱسْجُدْ﴾:

توكيدُ عدمِ الإطاعةِ بطَلَبِ أربَحِ بضاعةٍ

عبّرَ النَّظمُ الكريم بـ(الواو) في قولِهِ تعالى: ﴿لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ﴾؛ للدّلالة على الجمعِ بينَ النّهي عن الطّاعة والرّضوخِ للتَّهديدات والمنعِ والإيذاء، معَ الأمرِ بالسُّجود والصَّلاة للّه تعالى؛ وبينَ المُتعاطِفَينِ الانسجامُ الطَّلبيُّ الإنشائيُّ، ولمّا كانَ النَّهيُ عن الإطاعة مُتوجِّهًا إلى نَهْيِ الطّاغية عن الصَّلاة، يكون عطفُ ﴿وَٱسْجُدْ﴾ دالًّا على تفسيرِ مُتعلَّقِ النّهي عن الطّاعة أوَّلًا، والتَّقديرُ: (ولا تُطعْهُ في نهيِهِ عن الصَّلاةِ واسجُدْ)، وتوكيدًا لذلك النّهي ولازمًا له ثانيًا، ولذا علّل ابنُ عاشور التَّوكيدَ بقولِهِ: "وَأكَّدَ قَوْلَهُ: ﴿لَا تُطِعْهُ﴾ بجُمْلَةِ ﴿وَٱسْجُدْ﴾؛ اهْتِمامًا بالصَّلاةِ"[1]. بقي أنَّ تقديمَ النّهي على الطّلب إشارةٌ إلى التَّخلّي أوَّلًا عن الرُّضوخِ وعدم الاستجابةِ للمَوانع، والتَّحلّي بتنفيذِ الأوامر، وهذا شأنُ العبدِ معَ مَولاه؛ فهو بينَ الانتهاء عن نواهيهِ والعمَلِ بأوامِرِهِ.

دلالةُ فعلِ (السُّجودِ) صيغةً:

عدمُ الرّضوخِ للطّاغيةِ بالخضوعِ لمَن بيدِهِ النّاصية

عبّرَ النَّظمُ الكريم بصيغةِ الأمرِ ﴿وَٱسْجُدْ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ﴾؛ للدّلالة على طلبِ السُّجود والصَّلاة طلبًا إلزاميًّا، وليس المرادُ منه إيجادَ فعلِ السُّجود والصَّلاة والخضوعِ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 453.

بل الاستمرارُ عليها والدَّوامُ لها، ولذا قال القونويّ معلِّقًا على كلام البيضاويّ: "واثبتْ أنت عَلَى طاعتك ودُمْ عَلَى سُجودك"[1]: "أشارَ إلَى أنْ ﴿لَا تُطِعْهُ﴾ تهييجٌ على ما هوَ عليه من عدمِ إطاعتِه، وحاصلُهُ: واثبتْ أنت عَلَى طاعتك لمولاك، ودُمْ عَلَى سُجودك؛ لأنَّه ﷺ ساجدٌ؛ فالأمر به أمرٌ بدوامِه، وهو مُستلزِمٌ للأمرِ بزيادةِ السُّجود؛ فهو مجازٌ لكونِه لازمًا له"[2]؛ إذِ النّهي عن الصَّلاة المعروفةِ قد يُؤدّي إلى قطعِها وعدمِ الصَّلاة في المسجدِ الحرام، فطُلِبَ منه الاستمرارُ على أدائِها في المسجدِ الحرامِ؛ ليَقرأ عليهم ما أُنزِلَ إليه مِن ربِّه.

سرُّ التَّعبيرِ بلفظِ (السّجود):

عبّرَ النَّظمُ الكريم بفعلِ (السّجودِ) في قولِه تعالى: ﴿لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ﴾؛ ليدلَّ بمادّتِه على الخضوعِ للّه تعالى وحدَه، ولذا اقتصرَ على السُّجود الدّالِّ على أعلى درجاتِ الخضوعِ دونَ القيامِ والرّكوع؛ وليكونَ الأمرُ بالسُّجودِ مقابلًا توضيحيًّا لمعنى النَّهي عن الطّاعة للنّاهي عن الصَّلاة بالرّضوخِ والخضوعِ لتهديداتِه، ويكونُ السُّجودُ طَلَبَ الخضوعِ للّه تعالى وحدَه، كما أنَّ النّاهيَ عنِ الصَّلاة تكبّرَ عنِ السُّجود؛ فذُكِرَ السّجودُ ردًّا على ذلك المتكبِّر، والسُّجودُ يكونُ على الجبهةِ القريبةِ من النّاصية الّتي يُجرُّ منها ذلك المُتكبِّرُ ليُلقى في النّار إلقاءَ الذُّلّ والهَوان؛ إذ لم يرضَ بالسُّجود على جهتِه فجُرَّ بناصيتِه.

النّهيُ عنِ الصَّلاة للتَّكبُّرِ فطُلِبَ السُّجودُ للمُتجبِّر

دلالةُ السُّجود بينَ المعنى اللُّغويِّ والشَّرعيِّ:

عبّرَ النَّظمُ الكريم بفعلِ (السُّجود) في قولِه تعالى: ﴿لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ﴾؛ للدّلالة على الأمرِ بالسُّجود إمّا بالمعنى اللُّغويِّ وهو الخضوعُ والخشية، وإمّا بالمعنى الشَّرعيِّ وهو السُّجودُ المتمثِّلُ بوضعِ الجَبهة على الأرضِ خضوعًا للّه تعالى وحدَهُ، وهو الأرجحُ، وبناءً

أعظَمُ أجزاءِ الصَّلاة السُّجودُ بينَ يَدَيِ الله

(1) البيضاويّ، أنوار التنزيل: 326/ 5.

(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 20/ 364.

على هذا المعنى يكونُ الأمرُ بالسُّجود بمعنى الأمرِ بالصَّلاة، وذكرَ ﴿وَٱسۡجُدۡ﴾ دونَ (صلِّ) مجازًا مُرسَلًا من قبيلِ ذِكرِ الجُزءِ الأهمِّ من بين أفعالِ الصَّلاة وإرادةِ الكُلِّ.

قال الرّازيّ: "وَعِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ أرادَ بِهِ (صَلِّ)، وتَوَفَّرَ عَلَى عِبادَةِ اللّه تعالى فِعْلًا وإبْلاغًا، وقالَ بَعْضُهُمْ: بَلِ المُرادُ الخُضوعُ، وقالَ آخَرونَ: بَلِ المُرادُ نَفْسُ السُّجودِ في الصَّلاةِ"[1]، والرّاجحُ الظّاهرُ أنَّ المرادَ بالسُّجود الصّلاةُ بقرينةِ النّهي عن طاعتِهِ في نهيِهِ عن الصَّلاة في قوله: ﴿أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يَنۡهَىٰ ۝٩ عَبۡدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾.

دلالةُ (الواوِ) في ﴿وَٱقۡتَرِب۩﴾:

الـغـايـةُ من العبادات التَّلذُّذ بقُربِ المُناجاة

عبّر النَّظمُ الكريم بـ(الواو) في قولِه تعالى: ﴿وَٱقۡتَرِب۩﴾؛ لعَطفِ الجملةِ الطَّلبيَّة الفعليَّة على الجملةِ الطَّلبيّةِ الفعليَّة، والغرضُ من العطفِ الجمعُ والاقترانُ بينَ طلبَي فعلِ السّجودِ الحِسّيِّ وفعلِ الاقترابِ المعنويّ؛ إذِ الغَرضُ من السُّجود الاقترابُ من اللّه تعالى اقترابًا معنويًّا، يَشعُرُ من خلالِه العابدُ بلذّةِ الصَّلاة والسُّجود بين يدَي اللّه، قال الرّازيُّ: "والمُرادُ وابْتَغِ بسُجودِكَ قُرْبَ المَنْزِلَةِ مِنْ رَبِّكَ"[2]، ولذا فإنَّ العطف من عطفِ اللّازم على المَلزوم؛ إذ أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهو ساجدٌ له؛ ففي العطفِ إشارةٌ إلى أنَّ الغاية من الأفعالِ الحِسّيَّة للعبادات الوصولُ إلى لذَّة المُناجاة.

دلالةُ فعلِ (الاقتراب) مادّةً وصيغةً:

الـتَّـقـرُّبُ إلى الحَضرةِ الإلهيَّة لـلـوُصـول إلى رُتبةِ المحبوبيَّة

عبّرَ النَّظمُ الكريم بفعلِ (الاقتراب) أمرًا في قولِه تعالى: ﴿وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب۩﴾؛ للدّلالة بصيغتِهِ على الطّلب، والغرضُ منه الدّوامُ على حالةِ الاقتراب والاستمرارِ عليها[3]، إذ العبدُ ما زال يتقرّبُ إلى اللّه تعالى

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 226.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 226.
(3) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1972.

بالنَّوافل حتَّى يصلَ إلى رُتبةِ المحبوبيَّة، كما دلّتْ صيغةُ (الافتعال) على المُبالغة والتَّحمُّل وبذلِ الجهدِ في الاقترابِ؛ لنيل القُربِ من ربِّ العالمين، قال ابنُ عاشور: "وَعَطَفَ عَلَيْهِ ﴿وَٱقْتَرِب۩﴾؛ لِلتَّنْويهِ بما في الصَّلاةِ من مَرْضاةِ اللّه تعالى، بحَيْثُ جَعَلَ المُصَلّيَ مُقْتَرِبًا مِنَ اللّه تَعالَى، والاقْترابُ افْتِعالٌ مِنَ القُرْبِ، عَبَّرَ بصيغَةِ الافْتِعالِ لِما فيها مِنْ مَعْنَى التَّكَلُّفِ والتَّطَلُّبِ، أي: اجْتَهَدَ في القُرْبِ إلَى اللّه بالصَّلاةِ"[1]، وللدّلالة بمادّته على القُربِ من المتقرّب إليه، لكنّه قُرْبٌ معنويٌّ يَشعُرُ فيه السّاجدُ بلذّة التَّواصُلِ معَ خالقِ السَّماوات والأرض، وفيهِ تعريضٌ بالّذين لا يسجُدونَ بأنَّهم في حالةِ بُعْدٍ مُتواصلةٍ عن اللّه تعالى، حتّى يبلُغَ مرتبةَ المكروهيّة؛ لطُغيانِهِ وتكبُّرِه على السُّجود لخالقِه، وتعريضٌ بذلك الطّاغيةِ الَّذي كان يَنهَى عنِ الصَّلاة مُتناسيًا أنَّه يَنهى عنِ الاقترابِ من الرَّبِّ الحقيقيِّ.

مَرجِعُ ضميرَي المُخاطَبِ في ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب۩﴾:

عبَّر النَّظمُ الكريم بضميرَي المُخاطَب في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب۩﴾؛ العائدَينِ بحسبِ الظّاهر إلى المُخاطَب بالنَّهي في قوله: ﴿لَا تُطِعْهُ﴾ وهو النَّبيُّ الأكرم ﷺ، ونقلَ الرّازيُّ عن بعضهم جوازَ عَوْدِ ضميرِ المُخاطب في ﴿وَٱقْتَرِب۩﴾ إلى أبي جهلٍ، فقال: "وَقالَ بَعْضُهُمْ: المُرادُ (اسْجُدْ يا مُحَمَّدُ، واقْتَرِبْ يا أبا جَهْلٍ مِنْهُ) حَتَّى تُبْصِرَ ما يَنالُكَ مِنْ أخْذِ الزَّبانيَةِ إيّاكَ، فكَأنَّهُ تَعالَى أمَرَهُ بالسُّجودِ؛ ليَزْدادَ غَيْظُ الكافِرِ، كَقَوْلِهِ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: 29]، والسّببُ الموجِبُ لازديادِ الغَيظ هو أنَّ الكافرَ كانَ يَمْنَعُهُ مِنَ القيامِ، فيَكونُ غَيْظُهُ وغَضَبُهُ عِنْدَ مُشاهَدَةِ السُّجودِ أتَمَّ، ثُمَّ قالَ عِنْدَ ذَلِكَ: واقْتَرِبْ مِنْهُ يا أبا جَهْلٍ وضَعْ قَدَمَكَ عَلَيْهِ، فإنَّ الرَّجُلَ ساجِدٌ مَشْغولٌ بنَفْسِهِ، وهَذا تَهَكُّمٌ بِهِ واسْتِحْقارٌ لِشَأْنِهِ"[2].

التَّهكُّمُ والاستحقارُ شأنٌ مُرتبِطٌ بالمتكبِّرينَ الفُجّار

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 453.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 227.

حذفُ المُتعلَّقَيْنِ بفعلَي (السُّجودِ والاقتراب):

إيجادُ فعلَي السُّجودِ والاقتراب لتحقيقِ رِضا ربِّ العِباد

حذفَ النَّظمُ الكريم المتعلَّقَيْنِ بفعلَي (السُّجود والاقترابِ) في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب۩﴾، والتَّقديرُ: (واسجُدْ للّٰه واقترِبْ منه)، ويدلُّ على ذلك نهيُ النَّبيِّ ﷺ عن طاعة الطّاغيةِ في تركِ السُّجود والصَّلاةِ للّٰه تعالى، كما يحتملُ أنْ يكونَ من تنزيلِ المتعدّي منزلةَ اللّازم بجعلِ الاهتمام مُركَّزًا على فعلَي السُّجود والاقتراب، والمعنى حينئذٍ: ولتوجِدْ فعلَي السُّجود والاقتراب؛ لأنَّ الطّاغيةَ كان يَنهى عنهما لذاتِهما.

توافُقُ الاختتامِ معَ الابتداء:

القراءةُ سرُّ السُّجودِ وهي طريقٌ للاقترابِ مِن واجبِ الوُجود

اختتمَ النَّظم الكريمُ السّورةَ بفعلَي الأمر ﴿وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب۩﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿لَا تُطِعۡهُ وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب۩﴾؛ ليتوافقَ مع مطلَعِ السّورة الّتي ابتُدِئَتْ بفعلِ الأمرِ ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ المكرَّر مرّتين؛ ويحتملُ أنَّ الأمرَ بالقراءةِ لكي يَسجُدَ للّذي خلقَ الإنسانَ من علَق، وكذا ليقتربَ مِن الَّذي علَّمَ الإنسانَ ما لم يَعلَمْ.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الزّبنُ والدّفعُ والدّرء:

الزّبنُ أشدُّ منهما وأخصُّ، والدّرءُ أخصُّ مُطلقًا من الدّفع

الزّبنُ يشيرُ إلى دفعٍ بقوّةٍ وعُنفٍ بطريقِ الإذلالِ والإهانة، في حينِ أنَّ الدّفع يكونُ في الإذلالِ وغيرِه، "والدّرءُ هو الدّفعُ معَ شدّةٍ بحيثُ يُشعِرُ بحصولِ الخِلاف والخُصومة، والدّفعُ يُلاحَظُ فيه مُطلَقُ جهةِ المَنع؛ سواءٌ كان ردًّا على العَقِب أم لا"[1]، ومن ثمَّ عبّر النَّظمُ القرآنيُّ عن ملائكةِ العذاب بالزَّبانيَة في قوله تعالى: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾؛ لأنّهم يدفعونَ الطُّغاةَ بعُنفٍ معَ إهانةٍ واستخفافٍ وإذلالٍ بسببِ الطُّغيانِ الشَّديد.

(1) المصطفويّ، التَّحقيق في كلمات القرآن: 3/ 180، 4/ 296.

الطُّغيانُ والعدوان:

العَدْوُ يدلُّ على تجاوُزٍ في الشّيءِ وتقدُّمٍ لما يَنبغي أنْ يقتصِرَ عليه[1] فهو تجاوزٌ إلى حقوقِ الآخرين بأيِّ تجاوُز، وأمّا الطُّغيانُ فهو مُجاوزةُ الحدّ في المَكروهِ معَ قهرٍ وغَلَبة[2]، إذِ الطُّغيان هو الارتفاعُ والتَّجاوُزُ عنِ الحدِّ المُتعارَف، ماديًّا أوْ معنويًّا، وبهذه المناسبةِ تُطلَقُ الطُّغيةُ والطَّغوة على رأسِ الجبَل، وعلى مكانٍ مُرتفعٍ للتَّجاوُزِ والاعتلاء عن الاعتدالِ والنَّظم، والمَعنى الجامعُ في مَنشأ الطُّغيان هو الاستغناءُ، وهو يتصوّرُ على أنحاءٍ، فكلّما كان الاستغناءُ في سعَةٍ يكون الطُّغيان شديدًا، والاستغناءُ إمّا في جهةِ المال والثَّروة، وإمّا من جهةِ العنوان والمقامِ والشَّخصيّة، وإمّا من جهةِ القدرةِ والنُّفوذ والسَّلطنة، وإمّا أنْ يكونَ بلِحاظ الجَهل والغَفلةِ والمَحجوبيّة عن الجلالِ والعَظمة الإلهيّة وعجزِ ذاتِهِ الفقيرة، وغيرِها من الأسبابِ والعِلَلِ الموجِبة للطُّغيان"[3]، ولذا اختار النَّظمُ الطُّغيانَ في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾؛ للدّلالة على مَدى الاغترارِ ومُجاوزة الحدِّ في الاعتداءِ النّاجِم عن الاستغناءِ بالمال والنّادي والنّفوذ والغفلةِ عن عَظَمةِ اللّه تعالى.

العُـدوانُ أخفُّ منَ الطُّغيان

السَّفعُ والسَّحبُ والجَرُّ:

السّفع: تناولُ شيءٍ باليد، يقولون: سفعتُ الفرسَ إذا أخذتُ بمقدّمِ رأسِهِ وهي ناصيتُهُ، ويقالُ: سفعَ الطّائرُ ضريبتَهُ، أي: لطمَها بجناحيه أو بجناح، وسفعتُ رأسَ فلانٍ بالعَصا، محمولٌ على الأخذِ باليدِ[4]، فهو القبضُ الشَّديد، يقالُ: سفعَ بيدِهِ وبناصيتِهِ، قبضَ بناصيتِهِ، بحيثُ لا يقدرُ أنْ يتحرّكَ إلى جانبٍ

السّـفعُ قبضٌ بإهانة، والجَرُّ أعمُّ مطلقًا من السَّحب

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عدو).
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 8/ 66.
(3) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 7/ 85.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سفع).

ويميلُ إلى ناحيةٍ ويتفكّر في أموره، فهو مغلوبٌ مقهورٌ تحتَ سُلطةِ القابض المُقتدر[1].

وأمّا السَّحبُ: فهو يدلّ على جرِّ شيءٍ مَبسوطٍ ومدِّه، تقولُ: سحبتُ ذيلي بالأرضِ سَحْبًا[2]؛ فهو الجَرُّ على الأرضِ ونحوِها.

وأمّا الجَرّ: فهو مُطلقُ السّحبِ على أيّ نحوٍ كانَ[3]، يقال: جررتُ الحبلَ وغيرَه أجرُّهُ جرًّا، والجَرّار: الجيشُ العظيم، لأنّه يَجُرّ أتباعَه ويَنجَرّ، والجَرير: حبلٌ يكونُ في عنقِ النّاقة"[4].

والّذي يتبيّنُ مِن تتبُّعِ مواردِ الاستعمال أنَّ السّفعَ يكون قبضًا بعنفٍ معَ إيذاءٍ حسّيٍّ وإهانةٍ معنويَّة.

وأمّا السّحبُ فمختصٌّ بالمسحوبِ المُنبسِط على الأرض ونحوِها إلى أعلى معَ مُمانعةٍ، ولا يلزمُ منه الإهانةُ للمسحوب إلّا بالقرينة. وأمّا الجرّ فهو أعمُّ من السَّحبِ مطلقًا.

ولذا عبّرَ النَّظمُ القرآنيُّ في مقام الإهانة للطّاغية بالسَّفعِ بناصيتِهِ؛ إذلالًا لهُ في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾.

النّادي والمَجلِس:

النّادي أخصُّ مُطلقًا مِنَ المَجلِس

ندا القومُ نَدْوًا اجتَمَعوا، ومنهُ النّادي وهو مَجلِسُ القوم ومُتحدَّثُهم، والمُنتدَى مثلُهُ، ولا يقالُ فيه ذلك إلّا والقومُ مُجتمِعونَ فيه، فإذا تفرّقوا زالَتْ عنه هذه الأسماءُ[5]، فالنّادي دعوةٌ في مُخاطَبةٍ[6]، وهذا التَّعبيرُ أحسنُ مِن كلِمات (المَجلِس والمَحفَل والدّار)؛ فإنّ فيه إشارةً الى الوصفِ المَفهوم منه، وهو الدَّعوةُ في مُخاطبة[7].

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 5/ 144.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سحب).
(3) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 5/ 64.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جر).
(5) الفيّوميّ، المصباح المنير: (ندو).
(6) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 12/ 68.
(7) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 12/ 70.

وأمّا المَجلِسُ: فهو مَوضِعُ الجُلوس، والمَجلِس المصدَرُ، ورجلٌ جُلَسةٌ مثلُ هُمزَة، أي: كثيرُ الجُلوس، وجالستُهُ فهو جَليسي[1]. والتَّحقيقُ: أنّ الحقيقةَ في هذه المادّة هي التجّمُّعُ في مكانٍ على هيئةٍ مخصوصةٍ بينَ القيام والاضطجاع[2]، لكنَّ النّاديَ لا يُطلَقُ إلّا والقومُ مُجتمِعون، في حينِ أنَّ المَجلِسَ يطلقُ على المكانِ ولو لم يكُن فيهِ أحدٌ، ومن ثمَّ عبّرَ النَّظمُ القرآنيُّ بالنّادي في قولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ أي: لكي يتحقّقَ التَّعجيزُ في حال تَوَجَّهَ بالدُّعاء إلى النّادي وهو مُمتلئٌ بمَن يُخاطِبُهم ويُجالِسُهم؛ ليَكشِفَ عنهُ تلك البليّةَ ويُجيبُهُ في دَعوتِهِ[3].

(1) الجوهريّ، الصّحاح: (جلس).
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 2/ 92.
(3) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 12/ 70.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والستون،
سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والستون، سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 67 ، 810 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-646-69-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 67 : المجلد السابع والستون، سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-646-69-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4934554 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"